

## حكومة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح

### دراسة اختبارية لحالة العراق

أ. د. مؤيد محمد علي الفضل      م. مجید عبد زید حمد  
تاریخ استلام البحث: 2014/3/3      تاریخ قبول النشر: 2014/3/11

### المستخلص:

تستهدف الدراسة إلى اختبار دور عدد من الآليات الداخلية لحكومة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ومدى تأثير ذلك الدور بكل من نسبة الملكية الإدارية ونسبة السعر/القيمة الدفترية للسهم، وذلك على الشركات المساهمة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها 91 شركة.

ولتحقيق ذلك الهدف وضع الباحث فرضيات دراسة في مجموعتين، تختص المجموعة الأولى بالآليات الحكومية والتمثلة بمجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمراجعة الداخلية بينما تتعلق الثانية بفحص اثر نسبة الملكية الإدارية ونسبة السعر/القيمة الدفترية للسهم

وقد جاءت نتائج الدراسة على النحو الآتي:

1- يوجد دور رقابي هام لمجلس الإدارة في ضبط ممارسات ادارة الأرباح، آذ كلما زادت كفاءة مجلس الإدارة من حيث صغر حجمه وزيادة عدد الأعضاء الخارجيين فيه كلما قلت ممارسات ادارة الأرباح والعكس صحيح.

2- لا يوجد دور رقابي هام للجنة التدقيق في الحد من ممارسات ادارة الأرباح.

3- كلما زادت جودة قسم المراجعة الداخلية في الشركة كلما زادت ممارسات ادارة الأرباح، مما يعني قيام مجلس الإدارة بتوظيف قسم المراجعة الداخلية في الشركة باتجاه ممارسات ادارة الأرباح.

## Corporate Governance and its role to control earnings management practices Case study in Iraq

### Abstract:

This study aims to test the role of a number of corporate governance internal mechanisms in controlling earnings management practices and the extent to which that role is influenced by the management equity rate and the rate of price / book value of share. This is applied to the 91 stock companies listed in the Iraqi Stock Market.

To achieve this aim, the researcher came with two sets of hypotheses. The first is concerned with corporate mechanisms represented by Board of Directors and Internal Audit & Review Committee; and the second is concerned with checking the impact of management equity rate and the rate of price / book value of share

The study findings were as follows:

1. There is a significant role by the Board of Directors to control earnings management practices. The more efficient the Board of Directors is in terms of its small size and increased external members, the less the earnings management practices will be, and vice versa.
2. There is no significant role by the audit committee to control earnings management practices.

3. The more quality the Internal Review Section is in the company, the more the earnings management practices will be. That means the Board of Directors employs the company's Internal Review Section towards earnings management practices.

### المقدمة:

على خلفية ظاهرة الملكية الغائبة بروز نظرية الوكالة بوصفها واحدة من نظريات تفسير الشركات، آذ بموجبها تفسر الشركة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية الصريرة أو الضمنية بين طرفين هما: حملة الأسهم (الموكل) والإدارة (الوكيل)، يُكفل على أساسها الطرف الثاني القيام بأنشطة معينة لصالح الطرف الأول وفيوض صلاحيات اتخاذ القرارات نيابة عنه. وقد بين (Jensen and Meckling, 1976) في معرض شرحهما لسلوكيات حملة الأسهم والإدارة، أن دور الإدارة المتمثل في كونها مفوضة من قبل حملة الأسهم وادارة الموارد المالية المتاحة للشركة والتفاوض نيابة عنهم مع كل الأطراف المهتمة بالشركة والتي لها علاقة مصلحية معها، ينبغي أن يكون (هذا الدور) بالطريقة والشكل الذي يحقق نواتج ايجابية تفوق تكلفة الفرصة البديلة التي كان ممكناً استثمار تلك الموارد فيها وتعظيم ثروة حملة الأسهم، وأوضحاً أن ذلك يتحقق في صورته الأكثر قبولاً عندما تتمثل الإدارة بمالك الشركة الوحيد حيث تتوافق عندها منفعة الإدارة مع منفعة حملة الأسهم وتكون على نسق واحد وتختفي عندها مشكلة تعارض المصالح. ولكن عندما يفتقر رأس مال الشركة بين عدد كبير من حملة الأسهم، وتظهر الحاجة للاستعانة بالخبرات الإدارية من خارج حملة الأسهم ، فإن ذلك سيكون مدعماً شعور بالخوف على مصالحهم ، خاصة عندما لا يكون للإدارة حقوق في التدفقات النقدية المتتحققة من أدائها المتميزة لموارد الشركة إلا بالقدر المتفق عليه. فالتبان بين حقوق السيطرة الإدارية وحقوق حملة الأسهم في التدفقات النقدية ، يقود إلى انحراف الإدارة عن سلوكها الوظيفي من منظور تعظيم ثروة حملة الأسهم وذلك عن طريق اتخاذ قرارات تزيد من دالة منفعتهم الشخصية وتلحق الضرر بمصالح حملة الأسهم لاسيما في حقوقهم غير المؤكدة Residual Claims المتمثلة في صافي التدفقات النقدية المتبقية من نواتج الأداء أو من صافي قيمة التصفية من جهة، وتزيد من مستوى تعرضهم لمخاطر الإعمال الناشئة من التباين بين التدفقات النقدية المتوقعة من الموارد المتاحة والتدفقات النقدية الخارجية المتتفق عليها مع الإدارة من جهة ثانية، مما يعني حدوث تعارض في المصالح ومن ثم ظهور مشكلة الوكالة التي يمكن أن تتجسد بصورة الممارسات الإدارية الانتهازية من خلال استغلال نظام الحوافز والمكافآت أو العمل على تكوين شهره إدارية عن طريق الاستفادة من مساحة الحرية المتاحة لها للاختيار من بين السياسات المحاسبية البديلة في إطار من الإفصاح الذي يضمن لها الاستقرار الوظيفي ويحقق لها المكاسب المباشرة وغير المباشرة مستعلقة في ذلك ما يعرف بـ(عدم تماثل المعلومات) الناشئ من قدرتها في الحصول على معلومات لا يمكن لحملة الأسهم الوصول إليها (النظر في ذلك: Graham, Harvey and Rajgopal, 2005); (Bergstresser and Philippon, 2006, Gomez-Mejia and Wiseman, 2007) الممارسات الانتهازية، التي باتت تعرف في الفكر المحاسبي بــ(ادارة الأرباح)، من أثار سلبية متمثلة في ظهور حالات فشل الاعمال وانهيار العديد من الشركات العملاقة مثل شركة انرون وركوم الامريكيتين فقد ظهرت الحاجة إلى الاهتمام بآليات حوكمة الشركات وبضرورة تحسين جودتها وذلك لدورها الفاعل في أحكام الرقابة على إدارات الشركات لمنعها من إساءة استعمال سلطتها وحثها على حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتحسين أدائها وممارساتها المحاسبية وتوفير الشفافية في تقاريرها المالية بالشكل الذي يجنبها الانزلاق في غيابات الغش والتلاعب. واستجابة لهذه الحاجة قام الباحثون في العالم العربي بأجراء الدراسات الهادفة إلى اختبار مدى تأثير آليات حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح (Oleary and Stewart, 2007) بيد أن المتبع للجهود المبذولة من قبل الجهات المعنية بالتفكير المحاسبي

والتطبيق العملي له في الوطن العربي عموماً، وفي العراق خصوصاً، يلاحظ مدى التغافل عن الاهتمام بهذا الجانب الحيوي من فكر المحاسبة المالية وتأثيرات تطبيقه في جودة التقارير المالية أذ لم يجد الباحثان سوى عدد محدود جداً من الدراسات التي حاولت كشف العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وإدارة الأرباح ، لهذا جاءت الدراسة الحالية التي تستهدف تقديم أدلة مستمدّة من واقع التطبيق في البيئة العراقية عن دور آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسة إدارة الأرباح ومدى تأثيرها بعض العوامل مثل نسبة الملكية الإدارية ونسبة السعر /القيمة الدفترية لسهم.

### **أهمية الدراسة**

تأيي أهمية الدراسة من النقطتين الآتتين:-

1- يقول Christensen وزملاءه: أن حرية الإدارة في الاختيار من بين بدائل السياسات المحاسبية قد تمثل نوعاً من اغتنام الفرص، وذلك عن طريق تطبيق البدائل التي تؤدي إلى تحسين صورة أداء الشركة في ضوء سياسات إدارة الأرباح، ألا أنها بالتأكيد ستؤثر في دقة وعدالة القوائم المالية (Christensen, Demski and Frimor, 2002) وعليه فإن نتائج اختبار مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على تلك الحرية في إدارة الأرباح ستعطي رؤية أوضح لمتخذلي القرارات عند استخدامهم للبيانات المحاسبية التي تشمل عليها التقارير السنوية للشركة ، ومن ثم تقييم أدق لجودة المعلومات الناتجة من تلك التقارير خاصة وان نتائج بعض الدراسات تفيد بوجود اثر ذا دلالة إحصائية لآليات حوكمة الشركة على جودة التقارير المالية (احمد، 2003)، ناهيك عن أهميتها إلى الجهات الرقابية والنظمية وواعضي المعايير في تقرير مدى خطورة ممارسات إدارة الأرباح وفاعلية حوكمة الشركات في الحد من اثارها.

2- أن البحث في مضمون العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح بحد ذاته يعد من الأهمية بمكان في الفكر المحاسبي، وذلك ليس لأن إدارة الأرباح كانت من أهم دواعي الحاجة إلى الحوكمة فحسب، وإنما إلى عدم وجود إطار فكري متفق عليه يحدد طبيعة أهدافها فيما إذا كانت نظاماً للرقابة أم بوصفها مجموعة من العلاقات أو هيكلأً لوضع أهداف الشركة وتحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف، وعليه فإن ما ستسفر هذه الدراسة يمكن أن ترسم ملامح ذلك الإطار، وبذلك تعد هذه الدراسة مساهمة جادة من قبل الباحثان في أثراء أدبيات هذا الموضوع الحيوي الذي لم يحظى بالاهتمام الكافي من لدن الباحثين في الوطن العربي.

### **الاطار النظري للدراسة**

#### **اولاً- المركزات الفكرية للدراسة**

##### **أ- حوكمة الشركات: المفهوم والأهمية**

1- مفهوم حوكمة الشركات:- على الرغم من أن الإضاءات الأولى لموضوع الحوكمة ربما ان تكون جاءت من طروحات ادم سميث في كتابه ثروة الأمم، والتي حذر فيها من المشاكل المحتملة للملكية الغائبة للشركات (Grant,2003)، والمطالبة الصريحة لعالمي الاقتصاد (Berle and Means) بضرورة فرض السيطرة والرقابة على الفجوة التي قد تحدث بين حملة الأسهم والمديرين من جراء ممارسات الآخرين السلبية (Spanos,2005)، والإدراك المبكر لرواد نظرية الإدارة إلى أن مسؤولية إدارة الشركة يجب أن لا تقع على عاتق حملة الأسهم فقط وإنما على جميع الأطراف ذات المصالح معها من جهة، والتتبّع عن حتمية حدوث الصراع بسبب تعارض المصالح من جهة ثانية (Jensen and Meckling,1976). بالرغم من ذلك ألا أن الفلق المترافق من جانب أصحاب المصالح في الشركة إزاء أسلوب ممارسة السلطة من قبل المديرين وفقدان الرؤية الإستراتيجية والفوذ الواسع الذي يتميز به كبار المديرين والمبالغ الضخمة التي يحصلون عليها بصفة مكافآت، وتفشي الفساد الإداري وتورط شركات المراجعة والتدقيق الكبيرة في قضايا مهنية بعيدة عن السلوك المهني الذي يجب الالتزام به مثل إدانة شركة Arthur Anderson في قضية شركة Colonail التي أعلنت إفلاسها عام 1990 (William,2000)، كان من ابرز العوامل الدافعة لظهور حوكمة كمصطلاح علمي واستخدامها كوسيلة للرقابة على

تصرفات الإدارة أبان بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، اذ يتفق في هذا الخصوص كل من {أبو العطاء ، 2003} ، (Chong,2004) ) ان استخدام الحكومة كمصطلح علمي وممارسة مهنية ، كان مع بدء عقد التسعينات وذلك نتيجة عدم كفاءة طاقم الإدارة وسوء استخدام السلطة الذي أطلق عليهم بـ(فريق مهزلة الضوء الخافت). ناهيك عن القناعة التي تولدت من الدلالات الميدانية لحكومة الشركات التي أوضحت تأثيراتها المجتمعية والمنظمية. ففي مجال التأثير المجتمعي بين Hopkins (أن الإطار الشامل لمفهوم الحكومة لا يكون مرتبطة فقط بالنواحي القانونية والمالية للشركة وإنما أيضاً بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وسلطة التحكم بوجه عام. ويمكن القول انه إذا صلحت الشركة كنواة صلح الاقتصاد ككل، وإذا فسدت فإن تأثيرها من الممكن ان يمتد ليضر عدد كبير من فئات الاقتصاد والمجتمع لذا من الضروري الاهتمام بأصحاب المصالح سواء من لهم صلة مباشرة أم غير مباشرة بالشركة) (Hopkins,2000). أما في مجال التأثير المنظمية فقد عبر عنه Hitt وزملاءه بقولهم : ((أن حوكمة الشركات أكثر من مجرد علاقة بين الشركة ومموليها ، فالمديرين التنفيذيين ومجلس إدارة الشركة يهتمون بالتأكيد بقائمة طويلة من القضايا ، ولكن في الواقع أن البحث في السبب (لماذا؟) على وجه الدقة هو الذي جعل للحاكمية ذلك الأثر العميق والواسع على معظم جوانب صياغة إستراتيجية المنظمة وتنفيذها. ويمكن الحصول على فهم أفضل سبب (لماذا؟) وللأسلوب (كيف؟) عندما فحص آليات الحاكمة الداخلية والخارجية))

(Hitt,Ireland and Hoskisson,2004)

وتعرف الحكومة بأنها نظام يتم بواسطته توجيه ورقابة أداء المديرين في الشركة بالشكل الذي يحقق أهدافها ويحد من تضارب المصالح فيما بين حملة الأسهم والإدارة، وعليه فهي تبحث في الآليات الكفيلة لضمان تحفيز الإدارة نحو الأداء المتميز والإنتاجية العالية من جهة، والحلولة دون الوقع في المحذور الذي يؤدي إلى الأضرار في أداء الشركة ومن ثم في قيمتها السوقية وبالتالي في ثروة حملة الأسهم من جهة أخرى. ما تشير إلى البحث عن أفضل الممارسات لتحسين الإفصاح والشفافية وحماية حقوق صغار حملة الأسهم {دهمش وابو رز ،2003؛ عاطف ،2003} وبناء على ذلك المفهوم فان عمل حوكمة الشركات يستند على ثلاثة ركائز أساسية تتمثل في السلوك الأخلاقي والرقابة والمسائلة وأخيراً إدارة المخاطر. فيما يخص الركيزة الأولى فإن حوكمة الشركات تعمل على ضمان الالتزام الأخلاقي للإدارة عن طريق الالتزام بالأخلاقيات الحميدة والقواعد والسلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالشركة إلى جانب الشفافية في تقديم المعلومات. أما بخصوص الركيزة الثانية، فإن الحكومة تعمل على تعزيز أدوار أصحاب المصالح في نجاح الشركة وتحقيق أهدافها وذلك من خلال تعزيز رقابة هيئة سوق المال والأطراف الرقابية العامة الأخرى، وكذلك رقابة المساهمون ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة والراجعون الداخليون والخارجيون، إضافة إلى رقابة الأطراف الأخرى مثل الدائنون والمقرضون. وفيما يتعلق بركيزة إدارة المخاطر فإن لحكومة الشركات دوراً بارزاً في وضع نظام لإدارة المخاطر والإفصاح وتوصيل المخاطر إلى مستخدمين المعلومات وأصحاب المصلحة (حمداد،2005).

2- أهمية حوكمة الشركات:- يمكن بلورة أهمية الحكومة بما يأتي :-

أولا- تعد منظومة ايكولوجية تنشر تأثيرها المتبادل على العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والإدارية. فمن الناحية الاقتصادية تعمل الحكومة على تعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيها بالأسواق بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسيع والنمو و يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة وتحقيق استقرار أسواق المال. أما من الناحية الاجتماعية والسياسية فتأتي من كون الشركات تؤثر و تتأثر بالحياة العامة، اذ أن أداءها يمكن ان يؤثر في الوظائف والدخل ومستويات المعيشة. و يبرز تأثير الحكومة ، في هذا المجال، من خلال معاونه الإدارية الحكومية في تحقيق طموحات المواطنين عن طريق الاستجابة لمتطلباتهم

و حاجاتهم بشكل مناسب، ولا سيما في مجال تخفيف حدة الفقر وتعزيز حقوق الإنسان وإرساء قواعد العدل. أما الأنظمة القانونية فتعد صمام الأمان الضامن لحكومة جيدة للشركات من خلال توفير معايير الإفصاح والشفافية والنزاهة (أبو العطاء ،2003)

ثانياً- تمثل منظومة معايير ومارسات معاصرة لاستثمار الموارد المتاحة للمنظمات بكفاءة وفاعلية عاكسة بذلك حالة تقدم الإدارة وتطورها من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوز مع متطلبات أصحاب المصالح و تستعمل الآليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المنظمة ومشاريعها بشفافية (عاطف،2003) وقد عبر (Levitt) في كتابه (خذ من الشارع) Take on the street عن هذه الحالة بقوله: "لقد تحول شعار المستثمر من الهروب إلى الصمود" وبعد أن كان المستثمر يبيع أسهمه التي يمتلكها ويترك الشركة - هروب - أو كما يقال (With his feet to vote)، عندما يرى أن إدارة الشركة غير كفؤة أو أنها تعمل على وفق آليات غير فاعلة وبعيدة عن الأخلاقيات، ولكن تغيرت هذه النظرة في الوقت الحاضر بفضل الحكومة وآلياتها، إلى محاولة إصلاح إدارة الشركة - الصمود- لتحقيق نجاحها، ومن ثم يقائما في عالم المنافسة (Levitt, 2002).

ثالثاً- تعمل كمتغير أساس من متغيرات الإدارة الإستراتيجية التي تؤثر في تحديد أغراض المنظمة وتوجهها الإستراتيجي ويصور الشكل رقم (1) هذه الأهمية ويعضد Hitt وزملاء الرأي السابق بقوله: أن لحكومة الشركات ومناهجها آثراً كبيراً على أنماط استراتيجيات التي تصوغها وتتفذها (Hitt, Ireland and Hoskisson, 2003) ويفيد (Witt and Meyer, 2002) تأثير الحكومة على صياغة غرض الشركة، آذ أشارا إلى أن الوظيفة الأولى لحكومة هي التأثير في صياغة رسالة المنظمة وإعلان وإيصال المبادئ الأساسية التي ستقود نشاطاتها، وان تحديد غرض الشركة ووضع الأسبقيات بين المطالبين بها يعد جزءاً من وظيفة الصياغة، فمجلس الإدارة يمكنه تنفيذ هذه المهمة عبر المفاضلة.



شكل (1) المؤثرات في الأغراض النظمية

بين الخيارات стратегية الأنساب، وعلى هذا الأساس عد (Morck and Steier, 2004) أن الحكومة تعنى بتحديد الاتجاه والأداء стратегي للشركات، عبر اتخاذ القرارات стратегية الناجحة، لحماية موارد الشركة واستثماراتها وضمن قدر مناسب من الرؤية والمرؤنة المطلوبتين للمديرين، الذين يفترض أن تتوافر فيهم خصائص الفهم والذكاء والتفاهم، لكي يكيفوا توجههم مع البيئة وتلبية احتياجاتها.

رابعاً- تؤثر الحكومة في عمليات التدقيق والمراجعة المالية والстратегية، فمن خلال تنفيذ وظيفة الأشراف بشكل فعال، بوجود التوجيه стратегي القوي، تتأكد فاعلية الرقابة والتدقيق стратегي والمالي عن طريق تقليل التناقض بين ما هو كائن وبين ما ينبغي أن يكون في مصالح الأطراف كافة (Cattrysse, 2005)

3- آليات حوكمة الشركات:- تتفق الأدبيات على وجود مدخلين أساسيين لدراسة آليات حوكمة الشركات هما:-

المدخل الخارجي: يركز هذا المدخل على تعظيم ثروة حملة الأسهم عن طريق المسائلة والأشراف على تحقيق أهداف الشركة من قبل المالكين والاهتمام بمصالحهم فقط ومن هذه الآليات المراجعة الخارجية.

المدخل الداخلي : ويستند هذا المدخل على آليات الحكومة وهيكلها ويعكس انموذجاً لرقابة الشركة الذي يهتم بمصالح الأطراف المتعددة.

وفيما يخص علاقة الوكالة ، يعد المدخل الداخلي الأكثر مناسبة ، وذلك ليس بسبب تشجيع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في وثيقتها الموسومة (مبادئ حوكمة الشركات ) على أتباع هذا المدخل (حمادة ، 2005) ، فحسب وإنما لكونه يمنح اعتباراً قوياً لجميع الأطراف المستفيدة من أداء الشركة عند ممارسة آليات حوكمة الشركات ، وفي هذا المجال ، تكشف أدبيات الحوكمة عن ثلاث آليات يمكن استخدامها في رص منافع المديرين مع منافع حملة الأسهم والحد من الممارسات الإدارية الانتهازية وضبط أدراة الأرباح وهي : (IIA, 2003)

اولاً: مجلس الادارة. ثانياً: لجنة التدقيق. ثالثاً: المراجعة الداخلية

وفيما يلي عرض لأهم الجوانب الفكرية لهذه الآليات الثلاثة:-

اولاً: مجلس الادارة: يعد مجلس الإدارة احد الآليات الهامة الحاكمة لأداء المديرين في الشركات من وجهة نظر حملة الأسهم، وذلك لانتخابه من قبلهم بشكل مباشر. ويتولى مجلس الإدارة مهمة الرقابة على أداء المديرين للحد من سلوكهم غير المرغوب ووضع استراتيجيات الشركة التي تهدف إلى تعظيم الأرباح. ولكي يستطيع مجلس الإداره أن يؤدي مهامه على الوجه الأكمل، ترى الأدبيات ضرورة توافر فيه خاصيتين: الأولى تخص حجم المجلس أما الثانية: فتتعلق بدرجة استقلالية المجلس.

فيما يخص الخاصية الأولى فقد وجدت الدراسات انه من الحكمة الاهتمام بعدد أعضاء مجلس الإداره وجعله لا يتجاوز تسعه أفراد، في أحسن الأحوال وذلك انطلاقاً من فكرة أن المجالس الكبيرة الحجم غالباً ما تتصف بصعوبة الاتصال وتدني سرعة انجاز المهام وانخفاض فاعلية القرارات المستخدمة من قبله، وقد أشار إلى ذلك Jonsen بقوله عندما يكون مجلس الإداره صغير سيعمل على تحسين الأداء بينما عندما يتجاوز عدد المجلس (7) أو (8) أشخاص ستكون احتمالية عمله بكفاءة وفاعلية اقل (Jensen, 1993) وقد تبينت نتائج الدراسات الميدانية التي اختبرت اثر حجم مجلس الإداره في ممارسات أدارة الأرباح فيما وجد كل من {Beasley,1996} و (Xie,Davidson and DaDalf,2003) و (Klein,2002) ان مجلس الإداره الكبير يقدم منفعة للشركة من خلال تنويع خبرات أعضاءه وقدراتهم على التعامل مع البيئة بشكل أفضل وبالتالي هناك علاقة ارتباط بين حجم مجلس الإداره وممارسات أدارة الإرباح ، حيث وجد أولئك الباحثين ان احتمالية تعرض القوائم المالية إلى ممارسات أدارة الأرباح تكون اقل كلما كبر حجم مجلس الادارة وهم بهذه النتيجة دحضوا ما توصل اليه (Jensen,1993). بينما لم تجد دراسة {Abbott,Park and Parker ,2000} اية علاقة بين جودة التقارير المالية وحجم مجلس الإداره.

اما فيما يخص استقلالية مجلس الإداره، فيعتقد الباحثان أنها أكثر أهمية من حجم مجلس الإداره في مجال التأثير على فاعلية المجلس الإشرافية والرقابية للحد من قدرة المديرين على التصرف بما يخدم مصلحتهم الذاتية وتتجسد خاصية الاستقلالية من خلال البعدين الآتيين :

البعد الأول- ان يضم مجلس الإداره أعضاء غير تنفيذيين وخارجيين والمنطق وراء هذا البعد هو انه الأعضاء الخارجيين غالباً ما يكونون أكثر حرضاً من المديرين التنفيذيين على حقوق حملة الأسهم وذلك انطلاقهم من سعيهم الحثيث إلى تحسين سمعتهم المهنية فيما يتعلق بقدراتهم وخبراتهم في الرقابة على القرارات الإدارية وقد أظهرت العديد من الدراسات أهمية استقلالية مجلس الإداره في ضبط الممارسات الانتهازية للإداره اذ بين (Chtourou Bedard and Courtean,2001) أن ممارسات أدارة الأرباح المؤدية إلى زيادة في صافي الربح تكون اقل في الشركات التي يتضمن مجلس ادارتها على أعضاء خارجيين.

البعد الثاني- أن يتم فصل الأدوار الرئيسية بين رئيس مجلس الإداره والمدير العام، حيث ينظر المساهمون الفاعلون وكذلك المعنيين بالحوكمة إلى هذا البعد على انه وسيلة فاعلة لخضن تكاليف الوكالة وتحسين الأداء وذلك لخضوع أداء المديرين لرقابة رئيس مجلس الإداره وأعضاءه، مما يدفع بالمديرين إلى تحسين أدائهم والارتقاء به إلى أهداف حملة الأسهم وذلك لضمان بقائهم واستمرارهم في الوظيفة والحصول على المكافآت المنقولة عليها ( Bergstresser and

(Philippon, 2006) وهو عكس حال دمج الدورين، آذن دمج دور المدير العام بدور رئيس مجلس الإدارة سيجعل الشركة تحت إدارة شخص واحد ، وسيسمح هذا الوضع لذلك الشخص السيطرة على المعلومات المتاحة عن أنشطة الشركة ويقدمها إلى أعضاء مجلس الإدارة بالطريقة التي يراها مناسبة ومتقدمة مع أهدافه، مما يضعف دور المجلس وفاعليته في الرقابة على المديرين ويزيد من اثر عدم تماثل المعلومات.

**ثانياً: لجنة التدقيق:** تعد لجنة التدقيق الآلية الثانية من آليات حوكمة الشركات الهدافة إلى ضبط ممارسات الانتهازية للإدارة وذلك من خلال متابعة وتقدير نظام المراجعة الداخلية ومتابعة عمل المراجع الخارجي والأسراف على عملية إعداد التقارير المالية. ولكن تقوم هذه اللجنة، التي في الأغلب الاعم منبثقة من مجلس الإدارة ، بواجباتها على الوجه الأكمل ، لابد من أن يتتوفر لها القدر الكافي من الاستقلالية ، وان تكون من أعضاء يتمتعون بالخبرة الازمة ل القيام بالمهام المطلوبة منها (سامي ،2009).

فيما يخص أهمية استقلالية أعضاء لجنة التدقيق ، فقد أثبتت العديد من الدراسات الأثر الإيجابي لمبدأ الاستقلالية في إعداد التقارير المالية، حيث وجدت دراسة (Agrawal and Chadha,2004 ودراسة Abbott , Parker and Peters,2004 Lisa,Diana,2009 and Sandra,2009) وجود علاقة ارتباط عكسية بين عملية خضوع الشركات لإعادة صياغة التقارير المالية من قبل SEC واستقلالية أعضاء لجنة التدقيق.

أما الخبرة المهنية لأعضاء لجنة التدقيق، فقد بينت الدراسات أن تتمتع أعضاء لجنة التدقيق بالخبرة المهنية الكافية بشكل كبير في دعم عمل المراجع الخارجي خاصة في حالة حدوث المنازعات بينه وبين الإدارة حول الأمور التي تعد مادية من وجه نظر المراجع الخارجي، والتي تؤثر في مصداقية القوائم المالية، فضلاً إلى، خفض احتمالية حدوث التلاعب في إعداد التقارير المالية، لذلك وجدت هذه الدراسات ان ممارسات إدارة الأرباح تكون في أدنى مستوياتها في الشركات التي يتمتع أعضاء لجنة التدقيق فيها بالخبرة والكفاءة المهنية وان إمكانية خضوعها لعملية إعادة صياغة التقارير المالية تكون اقل من تلك الشركات التي تكون خبرة وكفاءة أعضاء لجنة التدقيق فيها ضعيفة (Lisa, Diana and Sandra, 2009).

**ثالثاً: المراجعة الداخلية:** لوظيفة المراجعة الداخلية دور هام وفاعل في حوكمة الشركات منذ عقود من السنوات، وقد تطور هذا الدور واتسع نطاقه مع مرور الزمن ليتضمن نشاط المراجعة الداخلية، بالإضافة إلى إطاره التقليدي، العديد من الممارسات مثل تقدير المخاطر والتحقق من الإجراءات الرقابية واختبارات مدى الالتزام ومراجعة الأداء ومراجعة الإدارة والتي تستهدف جميعها تحقيق حوكمة أفضل للشركات (Whitley,2005) ، وعليه يمكن وصف الاتجاه المعاصر لوظيفة المراجعة الداخلية بأنها نافذة على الشركة ككل وأنها عين وأذن الإدارة، اذ من خلال وصولها إلى كافة أنحاء الشركة تكون في موقع فريد يمكنها من دعم الأطراف الأخرى للحكومة، الأمر الذي يقود إلى إمكانية القول انه لضمان جودة حوكمة الشركات لكافة أطراف أصحاب المصلحة بالشركة، ينبغي انه تتكامل وظيفة المراجعة الداخلية مع مجلس الإدارة وللجنة التدقيق، وقد أشارت دراسة (Arena and Azzone,2005) إلى أهمية الدور الذي تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر حيث تتبه الإدارة وللجنة التدقيق إلى المخاطر الهامة التي تؤثر على أهداف وعمليات وموارد الشركة ، كما أن لها دور استشارياً في تقديم الأساليب الملائمة للتغلب على هذه المخاطر، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها إن تحسين فاعلية وظيفة المراجعة الداخلية يؤدي إلى تعزيز دورها في حوكمة الشركات ومن ثم إلى حوكمة أفضل. وحديثاً في الولايات المتحدة الأمريكية أشارت (Hermanson, 2006) إلى أن تقرير (Deloitte) بعنوان (تعظيم دور المراجعة الداخلية في ظل قانون Sarbanes-Oxley) أكد على أهمية تركيز المراجعة الداخلية على اكتشاف الغش وإدارة المخاطر كما طلب من المراجعين الداخليين أن يأخذوا في الاعتبار إلى جانب متطلبات القانون المذكور ثلاث مجالات أساسية هي تقييم الاتجاهات الحديثة للأعمال وإدارة مخاطر تقنية المعلومات والمساهمة نمو الشركة كما أوضحت دراسة (Prawitt ,

Smith and Wood, 2009 أن الشركات التي لديها نشاط مراجعة داخلي يتم بجودة عالية عادة ما تتخفض فيها ممارسات إدارة الأرباح.

ولكي تكون وظيفة المراجعة الداخلية أداة قوية لدعم الأطراف الأخرى لحكومة الشركات وتلعب هذا الدور المحوري في حوكمة الشركات؛ يجب أن تميز بمستوى عال الجودة وقد بينت العديد من الدراسات المحاسبية في هذا الخصوص معايير جودة أنشطة المراجعة الداخلية والتي تم حصرها في ثلاثة معايير هي: المقدرة المهنية والموضوعية وجود أداء الواجبات (مبارك؛ 2010).

فيما يتعلق بالمقدرة المهنية أو كما تعرف بالأهلية فيمكن تحديدها من خلال العناصر الآتية:-

- 1- المستوى التعليمي الذي حصله عليه المراجع الداخلي.
- 2- الخبرة المهنية والمعرفة بعمليات وإجراءات الشركة والصناعة التي تنتهي إليها الشركة.
- 3- مستوى الأعداد والتدريب الفني.
  - أما في ما يخص الموضوعية فيمكن التعبير عنها من خلال :-
    - 1- رفع تقارير المراجعة الداخلية إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.
    - 2- تعين المراجعين الداخليين ومكافأتهم وترقيتهم والاستغناء عنهم بمعرفة لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.
    - 3- مشاركة أعضاء خارجيين في أداء مهام المراجعة الداخلية.
  - أما ما يخص جودة أداء الواجبات فتتعدد من خلال الإبعاد الآتية :-
    - 1- دقة وكفاية برامج المراجعة الداخلية.
    - 2- كفاية مدى ونطاق عمل المراجعة الداخلية.
    - 3- بذل المراجعين الداخليين العناية المهنية الازمة عند أداء مهامهم .
    - 4- دعم مجلس الإدارة لوظيفة المراجعة الداخلية .
  - 5- فحص جودة الأداء بمعرفة إطراف من خارج الشركة ذو خبرة عملية في هذا المجال.

**ب - إدارة الأرباح : المفهوم والدואفع**

1- مفهوم إدارة الأرباح:- يعتقد الكثير من الباحثين أن السياسة المحاسبية تعد المحور الأساس الذي تدور في فلكه ممارسات إدارة الأرباح، وعليه كان من غير المعقول وضع تعريف لإدارة الأرباح بمعزل عن السياسات المحاسبية التي تمثل مجموعة أدوات التطبيق العملي التي تستخدمنها الإدارة في إنتاج وتوصيل المعلومات المالية. ويقصد بأدوات التطبيق العملي تلك القواعد والأسس والطرق والإجراءات التي يستعين بها المحاسب في مجال محدد. وعليه فإن القاعدة العامة في تحديد معالم السياسة المحاسبية، هي أن تأتي أدوات التطبيق العملي ملائمة بقدر الإمكان لظروف الحال وطبيعة نشاط الشركة. ولتطبيق هذه القاعدة العامة ينبغي على إدارة الشركة الاسترشاد بالاعتبارات الثلاثة الآتية:-

- أ- الحيطة والحذر، وهو اعتبار يمثل الاتجاه التقليدي للمحاسبة عند المفاضلة بين الطرق المحاسبية البديلة.
- ب- تغليب الجوهر على الشكل أي اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تتفق مع الجوهر وليس مجرد مع الشكل القانوني أو التنظيمي.
- ج- الأهمية النسبية بمعنى مراعاة الأهمية النسبية للبنود عند اختيار الطريقة أو السياسة المحاسبية لمعالجتها.

ولاشك أن هذه الاعتبارات الثلاثة تترك للإدارة مساحة واسعة للتأثير في معالم السياسة المحاسبية المستخدمة في أعداد المعلومات المحاسبية، ثم نوعية هذه المعلومات، لأن السياسات المحاسبية المختلفة يمكن أن تعطي مجموعات متباعدة من المعلومات المحاسبية، ومن ثم فإن المرونة وعدم الاتساق في الأعراف المحاسبية الموجودة في الواقع العملي، مع وجود الحرية الممنوعة للإدارة في الاختيار من بين السياسات في إطار من الإفصاح الذي عن المعلومات، ومن خلال الممارسات البديلة لهذه السياسات، أدى ذلك كله إلى ظهور ما يعرف بإدارة الأرباح التي

تعني التدخل المقصود من قبل الإدارة في عملية اختيار البدائل والسياسات المحاسبية للتأثير على الأداء الاقتصادي للشركة من أجل تحقيق مكاسب محددة (Sun and rath, 2008).

ونتيجة لهذا الفهم لإدارة الأرباح جاءت معظم نماذج الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح قائمة على التغيير في الطرق المحاسبية أو التغيرات المحاسبية أو تغير توقيت تطبيق المبادئ المحاسبية سواء الإلزامية أو الاختيارية (انظر {Lee,2006 } ، {Miller,2009}). ولكن مع صدور البيان رقم (20) الصادر من مجلس المبادئ المحاسبية الذي يلزم الشركات بضرورة الإفصاح عن التغيرات الحاصلة في الطرق والمبادئ والإجراءات المحاسبية ضمن الإيضاحات المرفقة بالتقارير المالية، بدأت تقويض ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية وتظهر ممارسات ذات طبيعة تشغيلية، إذ أصبح المديرين يمارسون عمليات إدارة الأرباح بالاعتماد على العمليات التشغيلية وذلك من خلال عدة مسالك مثل منح الزبائن خصم على مشترياتهم في حالة قيامهم بالشراء قبل موعدهم المعتاد عليه، وهذا ما بات يعرف بضغط عمليات البيع، حيث يترتب على ذلك نقص في رصيد المخزون في مقابل زيادة في التدفقات النقدية التشغيلية من خلال زيادة رصيد النقية أو المدينون. او عن طريق الإنتاج بمستويات اكبر مما تطلبه مبيعات الفترة الحالية حيث يساعد ذلك على خفض كلفة وحدة المنتج وتقليل نسبة المصاريف غير المباشرة إلى أجمالي المصاريف التشغيلية بهدف التأثير على رأس المال العامل عن طريق زيادة رصيد المخزون وهامش الأرباح (Miller, 2009) وتأسياً على ما تقدم أصبحت إدارة الأرباح تعني الممارسات المقصودة من قبل الإدارة لأحداث تغيير استراتيجي في الأداء الاقتصادي للشركة وفقاً لرؤيتها ورسالتها وذلك أما من خلال السياسات المحاسبية او عن طريق العمليات التشغيلية.

ويختلف الباحثان في النظر إلى هذه الممارسات بين مؤيد ومعارض، فيبينما يرى أنصار إدارة الأرباح بأنها ممارسات مرغوبة فيها من قبل الإدارة وحملة الأسهم، على حد سواء، وذلك لأهميتها في تحسين صورة الشركة في السوق المالي خاصة أنها لا تختلف المبادئ المحاسبية أو القواعد القانونية التي تحكم نشاط الشركة، ومنهم Scott and Pitman الذي يعتقد بوجود جانباً جيداً في إدارة الأرباح، يرى أنها من الممكن أن تكون أداة لنقل المعلومات الداخلية بالشركة إلى السوق وتمكن سعر السهم في السوق المالي ليعكس بشكل جيد مستقبل الشركة كما يرى ان إدارة الأرباح هي نتاج منطقي وضروري للمرونة الموجودة في خيارات التقرير المالي، وبالتالي هي ليست بالضرورة ظاهرة سيئة خاصة اذا كانت توفر إلى المديرين فرصة لزيادة منفعة حملة الأسهم (Scott and Pitman, 2006) ويشارك Scott في ذلك الرأي Jiraporn 2006, 2008 أداة الأرباح وسيلة فاعلة تستطيع الإدارة عن طريقها خلق اداءً مالياً ثابتاً ومستقراً من خلال خيارات محاسبية مقبولة وتطوعية وعليه يرون ان إدارة الأرباح وسيلة مفيدة وليس ضارة على الأقل كما تصفها وسائل الإعلام والعديد من الدراسات التي تناولت إدارة الأرباح (Jiraporn, 2008, 2008, Yoon, and Kim, 2008). أما معارضي هذه الممارسات فيرون أنها سلوك غير أخلاقي وغير قانوني وتدعي إلى نتائج خطيرة على المدى البعيد، إذ تعمل إدارة الأرباح على تشويه الحقائق التي تقد التقارير المالية مصادفيتها وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية (القثامي والخبار، 2010).

2- دوافع إدارة الأرباح:- تقوم عملية إدارة الأرباح على ثلاثة دوافع أساسية هي :-  
أولاً- دوافع تتعلق بخطط الحوافز والمكافآت الإدارية. ثانياً - دوافع تتعلق بعقود المديونية. ثالثاً- دوافع تتعلق بالتكاليف السياسية.

وفيما يلي عرض هذه الدوافع :-  
أولاً- دوافع تتعلق بخطط الحوافز والمكافآت الإدارية:- تنشأ خطط الحوافز والمكافآت الإدارية أساساً لتقليل حدة التعارض في المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم الناتج عن سعي كل منهما إلى تعظيم دالة منفعته الشخصية، وبذلك فإن خطط الحوافز والمكافآت تجمع بين مصلحة الإدارة ومصلحة المالكين لتحقيق هدف مشترك هو تحسين قيمة الشركة في السوق المالي عن طريق تحسين أسعار أسهمها. ونظرأً لكون هذه الخطط تبني عادة على رقم صافي الربح للشركة، فإن

الإدارة تسعى دائمًا إلى تحسين هذا الربح ليعكس الصورة الحية لأداء إدارة الشركة ويتم ذلك من خلال اختيار الطرق والسياسات المحاسبية المؤدية إلى زيادة الأرباح، وقد أشارت دراسة (Watts and Zimmerman, 1978) إلى سلوك الإدارة في هذا المجال بفرضية الحواجز الإدارية التي تقييد أن مديرى الشركات التي تتحدد مكافأتهم في ضوء معيار صافي الربح، يلجؤون في الغالب إلى استخدام طرق وسياسات محاسبية تؤدي إلى نقل الأرباح التي تخص فترات مالية لاحقة إلى الفترة المالية الحالية، وقد حظيت الدوافع المتعلقة بخطط الحواجز والمكافآت الإدارية بقدر كبير من اهتمام الباحثين منذ حوالي ثلاثة عقود مضت، فعلى سبيل المثال أوضحت دراسة Healy (1987) دور الإدارة في تعظيم منفعتها المتمثلة في الحواجز والمكافآت التي تحصل عليها أو المحافظة عليها دون تخفيض، والتي تعتمد على رقم صافي الربح من خلال التغيير في استخدام طريقتين هما:- التحول من طريقة "القسط المتناقص" إلى طريقة "القسط الثابت" في احتساب الإهلاك، والتحول من طريقة (الوارد أولاً صادر أخيراً) إلى طريقة (الوارد أولاً صادر أولاً) في تسعير المخزون، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية: ، Healy, Kang and Palepu (1987) أ- حدوث تغيرات في الجزء الثابت والمتحير من خطط الحواجز، وذلك بعد تغيير الطريقة المحاسبية، مما يعني محاولة الإدارة تجنب تأثير تغيير الطريقة المحاسبية في تخفيض ما يحصل عليه من حواجز ومكافآت، وذلك عن طريق تعديل الجزء الثابت أو المتحير في تلك الخطط. ب- الثبات في خطط احتساب الحواجز والمكافآت المرتبطة برقم صافي الربح في حالة ثبات الطريقة المحاسبية.

وفي نفس الصدد كشفت دراسة (Heflin, Kwon and Wild, 2002) التي تستهدف التنبؤ بالاختيار الإداري للسياسات المحاسبية عن طريق استخدام المديرين لآليات تمهيد الدخل للتأثير على رقم صافي الربح بهدف زيادة مكافأتهم وحواجزهم، كما بينت دراسة (Bartov and Mohanvam, 2004) عن قيام المديرين بإدارة الأرباح بشكل انتهازي لضمان الوصول إلى أفضل النتائج التي تحقق مصلحتهم الذاتية عند ممارسة حقوق الشراء بوصفها جزء من خطط حواجزهم، آذ يعلمون على اختيار السياسات التي تقود إلى خفض رقم صافي الربح للتأثير على سعر أسهم الشركة في السوق المالي قبل ممارسة حقوقهم في الشراء. ما دراسة (Fudenberg and Tirole, 1995) فقد نظرت إلى الحواجز الإدارية من ناحية المكافآت المعنوية وليس المادية للإدارة، حيث اعتبرت الاستقرار الوظيفي للإدارة وضمان استمرار المديرين في وظائفهم بالشركة من الدوافع الأساسية وراء اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية المؤدية إلى زيادة الأرباح، حيث وجدت هذه الدراسة علاقة إيجابية قوية بين طول مدة بقاء المديرين في وظائفهم وتغيير في السياسات المحاسبية، وهذا ما أكد المصح الميداني الذي قام به Graham (Graham and Rajgopal, 2005) وزملاه حيث اعترف المديرون الماليون من شملهم الاستبيان بأن السيرة الذاتية والسمعة المهنية تعد مهمة جداً وداعمة قوي لإدارة الأرباح.

ثانياً- دوافع تتعلق بعقود المديونية :- يلجأ المقرضون في معظم الحالات إلى أبرام عقود بينهم وبين إدارة الشركة يتم بمقدتها وضع قيود تحد من حرية الإدارة في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار التي تقلل من قدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها ، مثل الحد من إصدار ديون جديدة أو تحديد حد أقصى لتوزيعات الأرباح أو تحديد حد أقصى للسيولة والمديونية لهذا من المحتمل أن تميل الإدارة إلى تفضيل الطرق والسياسات التي تساعدها على التخفيف من حدة الشروط المقيدة لحرفيتها، وفي الوقت نفسه تجنبها الوقوع في المسائلة الناتجة عن تجاوز شروط العقد، ولقد أشارت دراسة (Watts and Zimmerman, 1978) إلى هذا السلوك الإداري بدوافع شروط منح الائتمان التي تقييد أن مديرى الشركات التي تتصف نسبة المديونية فيها بالارتفاع يميلون إلى اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تنقل الأرباح من الفترات اللاحقة إلى الفترة الحالية وذلك لخلق انطباع جيد لدى المقرضين عن القدرة الائتمانية للشركة وتجنب ارتفاع كفالة رأس المال المقترض. وقد حاولت عدة دراسات فحص اثر قيود المديونية في إدارة الأرباح، فعلى سبيل المثال بحثت دراسة (Dhaliwal, Salaman and Smith, 1982) في اثر هيكل الملكية في اختيار طريقة أهلاك

الموجودات الثابتة وخلصت إلى نتيجة أنه كلما زادت قيود المديونية، زادت دوافع الإدارة نحو اختيار طريقة الهلاك التي تؤدي إلى زيادة الأرباح، وذلك لتجنب تجاوز قيود المديونية، كما أظهرت دراسة (Warfield, Wild and Wild, 1995) علاقة ارتباط موجبة بين نسبة المديونية وسلوك الإدارة نحو إدارة الأرباح، حيث وجدت أن الشركات المرتبطة بقيود مديونية ذات شروط مقيدة إلى حد كبير لحرية الإدارة، يكون المديرين فيها ميالين إلى تغيير طريقة الإهلاك وذلك باختيار الطريقة التي تؤدي إلى زيادة الأرباح، ويصفون هذا الاختيار بأنه الوسيلة الفاعلة لتجنب ارتفاع كلفة رأس المال.

ثالثاً. الدوافع المتعلقة بالتكاليف السياسية:- يقصد بالتكاليف السياسية تلك التي تتحملها الشركة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، نتيجة صدور قرارات سياسية أو ما تقوم به الدولة من إجراءات تنظيمية أو ما تنسنه من تشريعات من شأنها أن تؤثر في قيمة الشركة أو تحول الثروة من الشركة إلى الدولة أو بين الأطراف ذوي المصالح في الشركة أو تزيد من سيطرة الدولة على الموارد المتاحة للمجتمع. ويمكن تصنيف تأثير التكاليف السياسية إلى تأثير مباشر من خلال تنظيم محتويات التقرير المالي، وتأثير غير مباشر ينبع من استخدام المؤسسات الحكومية لما يتضمنه التقرير المالي من معلومات تكون أساساً لغرض إجراءات تنظيمية معينة تحمل الشركة تكاليف إضافية مثل تلك التي تنشأ عن مطالب نقابات العمال وزيادة نسبة الضرائب أو فرض ضرائب جديدة لذا توصف هذه التكاليف بأنها واحدة من الدوافع الاقتصادية التي تؤثر في تفضيل الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية المؤدية إلى تخفيض الأرباح (Watts and Zimmerman, 1978)

3- نماذج الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح:- منذ دراسة (Healy, 1985) التي أشارت نتائجها إلى أن الإدارة عادة تستخدم أساس الاستحقاق لتحقيق منافعها الذاتية في تعظيم مكافآتها المرتبطة بحجم الأرباح المتحققة، قدم الفكر المحاسبي في هذا السياق العديد من الدراسات الهدافة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح واقترحت في هذا الخصوص عدة نماذج يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع هي:-

أولاً- نماذج ركزت على اثر الاستحقاق على مستوى الصناعة. ثانياً- نماذج ركزت على تحليل توزيعات الأرباح ثالثاً- نماذج ركزت على احتساب الاستحقاق الإجمالي وتقسيمه إلى إجباري و اختياري.

وفيها يلي ملخص لهذه النماذج.

أولاً- النماذج التي ركزت على اثر الاستحقاق على الصناعة من أمثله هذه النماذج (Dechow and Sloan, 1991) حيث تفترض هذه النماذج أن الشركات التي تتنمي لنفس الصناعة يكون لديها نفس مصادر التغير في قيمة أجمالي الاستحقاق لنفس الصناعة ، لذلك تعتمد هذه النماذج على استخدام تحليل التباين لأثر الاستحقاق غير الاختياري كدالة لمتوسط اثر الاستحقاق الإجمالي على مستوى الصناعة التي تتنمي إليها الشركة. ويتصرف هذا الاتجاه في الكشف عن إدارة الأرباح بإمكانيته في التمييز بين الاستحقاق الاختياري وغير الاختياري عن طريق الاعتماد على المبادئ المحاسبية المقبولة فبولا عاماً لمعرفة ما يجب اعتباره استحقاق غير اختياري من عدمه.

ثانياً- النماذج التي تركز على تحليل توزيعات الأرباح :- ومن هذه النماذج (Burgstahler and Dicher, 1997) حيث تقوم هذه النماذج على التوزيع التكراري لتوزيعات الأرباح والتي تمثل دالة لوجود ممارسات إدارة الأرباح من عدمه، آذ توصف الشركات التي تتبع التوزيعات فيها كثيراً عن التوزيع التكراري لتوزيعات أرباحها بأنها تعد شركات تمارس إدارة الأرباح والعكس صحيح.

ثالثاً- النماذج التي تركز على احتساب الاستحقاق الإجمالي وتقسيمه إلى إجباري و اختياري:- ومن هذه النماذج (Healy, 1985) و (Jones, 1991) و (Dechow, Sloan and Sweeney, 1995)، اذ قامت هذه النماذج على فكرة تقسيم الاستحقاق الإجمالي إلى استحقاق إجباري واستحقاق اختياري، ومن ثم استبعاد الاستحقاق الإجباري والتركيز على الاستحقاق الاختياري لتحديد ما إذا كان هناك ممارسات لإدارة الأرباح. وقد وجهاً لهذه النماذج العديد من الانقادات

أهمها ما أوضحه (Miller, 2009) والتي يشير ملخصها إلى أن الافتراضات التي تقوم عليها تلك النماذج والتي ترتكز على حساب الاستحقاق الإجمالي وتقسيمه إلى استحقاق إجباري وأخر اختياري، تؤدي إلى حدوث أخطاء في الحساب قد يكون لها تأثير بالغ على النتائج وذلك بفعل صعوبة الفرق بين ما يعتبر استحقاق اختياري وما يعد استحقاق إجباري، الأمر الذي دفع Miller إلى تقديم نموذج آخر يقوم عن أساس الاستحقاق قصير الأجل أو ما أصبح يعرف استحقاق رأس المال العامل، آذ يرى Miller أنه من السهل إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاق قصير الأجل من خلال اختيار السياسات المحاسبية التي يكون لها التأثير المرغوب في الأجل القصير على الحسابات المتداولة لقائمة المركز المالي مثل السياسات التي تؤثر على أرصدة المدينون والدائنين أو التي يترتب عليها مستويات للمخزون السلعي، والسياسات التي تؤثر على الاستحقاق طويلاً الأجل مثل السياسات المتعلقة بالاندثارات والضرائب المؤجلة والمطلوبات المحتملة، وعليه يرى Miller أنه بالإمكان معرفة مدى استخدام الإدارة للاستحقاق لممارسة إدارة الأرباح من خلال التغير في عناصر رأس المال المتداول وعلى أساس ذلك طور (Miller, 2009) تلك النماذج وذلك من خلال أيجاد علاقة بين التغير في رأس المال العامل بوصفه عنصر خاضع للتلاء وصافي التدفق من الأنشطة التشغيلية بوصفه المقياس البديل للأداء الذي لا يتأثر بالاستحقاق وبالتالي أقل عرضه لإدارة الأرباح من صافي الدخل المعد وفقاً لأساس الاستحقاق، وقد أطلق على هذه العلاقة بنسبة 0% وقد بين ميلر أن نتيجة النسبة هي التي تقرر وجود ممارسات لإدارة الأرباح من عدمه، حيث تشير القيمة الصفرية للنسبة إلى حالة عدم وجود إدارة أرباح ، أما إذا اختلفت قيمتها عن الصفر فإن ذلك يكون مؤشراً على وجود إدارة الأرباح ويلخص هذا النموذج بالمعادلة الآتية :

$$\begin{aligned} \text{في حالة عدم وجود إدارة أرباح } 0 &= \left( \frac{WC}{CFO} \right) t - \left( \frac{WC}{CFO} \right) t-1 \\ \text{في حالة عدم وجود إدارة أرباح } 0 &\neq \left( \frac{AWC}{CFO} \right) t - \left( \frac{WC}{CFO} \right) t-1 \end{aligned}$$

حيث أن :

WC التغير في رأس المال العامل في السنة  $t$   
CFO التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في السنة  $t$ .

**ثانياً: دراسات سابقة**

منذ عقد من الزمان والباحثون في الفكر الإداري والمحاسبي على حد سواء، يسعون إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح، ولأهمية هذه الجهد وارتباطها بأهداف الدراسة الحالية، يعرض الباحثان أحدث تلك الدراسات وعلى النحو الآتي:-

1- دراسة (Osma and Noguer, 2005) بعنوان ((حوكمة الشركات وإدارة الأرباح في إسبانيا)), آذ تستهدف هذه الدراسة اختبار مدى تأثير ارتفاع مستوى آليات الحكومة في الحد من ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات الإسبانية حيث أجريت على عينة مكونة من 78 شركة غير مالية باستخدام بيانات للفترة 1999-2001 وقد استندت هذه الدراسة على الفرضيات الآتية :-

\* أن نسبة تمثيل الشركات الأخرى في مجلس الإدارة تتناسب عكسياً مع إدارة الأرباح  
\* أن وجود لجنة تدقيق مستقلة يتناسب عكسياً مع إدارة الأرباح.

\* أن نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة تتناسب عكسياً مع إدارة الأرباح

\* وجود وتركيبة لجنة الترشيحات تؤثر في اختبار المدراء المستقلين وتساعد في الحد بين ممارسات إدارة الأرباح.

وقد جاءت نتائج الدراسة مدعاة للفرضية الأولى وداحضة لفرضياتي الثانية والثالثة، حيث أظهرت النتائج بأن نسبة الأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة لا يؤثر على ممارسات إدارة الأرباح كما أن وجود الأعضاء المستقلين ضمن لجنة التدقيق لا يحد من هذه الممارسات. أما وجود وتركيبة لجنة الترشيحات فقد كشفت النتائج عن علاقتها العكسية بإدارة الأرباح.

2- دراسة (Shen and Chih, 2007) بعنوان (ادارة الأرباح وحوكمة الشركات في الأسواق المالية الناشئة بآسيا) سعت هذه الدراسة إلى فحص تأثير آليات حوكمة الشركات في ممارسات

ادارة الأرباح على عينة مكونة من 495 شركة موزعة على تسعه دول هي (هونغ كونغ، والهند، واندونيسيا، وكوريا، وماليزيا، والفلبين، وتايوان، وأخيراً تايلاند) وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تتمتع بآليات حوكمة جيدة تتحفظ فيها ممارسات ادارة الأرباح، وان الشركات الكبيرة الحجم تكون أكثر عرضه لظاهرة ادارة الأرباح رغم وجود آليات كفؤة، كما بينت النتائج بأن النمو العالمي الذي تتحققه الشركة لا يؤثر على فاعلية آليات الحوكمة في ضبط ممارسات ادارة الأرباح.

3- دراسة (عيسى، 2008) بعنوان ((اثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات ادارة الأرباح)) وتهدف إلى إبراز دور جودة المراجعة الخارجية، بوصفها احد ركائز حوكمة الشركات، في الكشف عن عمليات ادارة الأرباح في السوق المصري، حيث قام الباحثان بأعداد استبيان تتضمن على عشرة أبعاد أساسية بمجملها جودة المراجعة الخارجية، وبعد التحقق من العلاقة الإحصائية القوية بين تلك الأبعاد وجودة المراجعة الخارجية، قام الباحثان في هذه الدراسة توزيع استبيان الاستبيان على عينة قوامها 74 مفردة تمثل المديرين في مكاتب المراجعة الخارجية في مصر. وقد جاءت النتائج مدعمة لفرضية الدراسة اذ أظهرت وجود علاقة عكسية بين جودة المراجعة الخارجية وسلوك ادارة الأرباح مفسراً بذلك أن أداء عملية المراجعة بجودة عالية يؤدي إلى اكتشاف ومعالجة المخالفات والسلوكيات المخلة بالمهنة الأمر الذي ينعكس اثره ايجابياً على جودة التقارير المالية للشركات.

4- دراسة (Shah, Butt and Hasan, 2009) بعنوان ((حوكمة الشركات وإدارة الأرباح: أدلة ميدانية من الشركات الباكستانية )) استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين جودة حوكمة الشركات وإدارة الأرباح وذلك على عينة مكونة من 53 شركة باكستانية ومن خلال فرضية مفادها: لا تؤثر حوكمة الشركات على ادارة الأرباح. وقد قاس Shah وزملائه جودة حوكمة الشركات من خلال ثلاثة أبعاد مجتمعة هي هيكل مجلس الإدارة وهيكل الملكية واستقلالية لجنة التدقيق. أما هيكل مجلس الإدارة فقد تم التعبير عنه بمعاييرين هما حجم مجلس الإدارة ونسبة عدد الأعضاء الخارجيين إلى مجموع أعضاء مجلس الإدارة أما بعد هيكل الملكية فقد عبر عنه الباحثان في هذه الدراسة بمقاييسين هما نسبة مجموع ما يملكه اكبر عشرين مساهم من أسهم الشركة إلى مجموع أسهم الشركة ونسبة الملكية الإدارية. أما استقلالية لجنة التدقيق فقد مثلت في نموذج الاختبار بنسبة عدد الأعضاء المستقلين في لجنة التدقيق الى أجمالي عدد أعضاء لجنة التدقيق. وقد جاءت نتائج الدراسة مبينة وجود علاقة ارتباط طردية بين جودة حوكمة الشركات وإدارة الأرباح اذ بلغ معامل الارتباط 31%. ويعزى Shah وزملائه العلاقة الموجبة بين المتغيرين الى ممارسات ادارة الأرباح. ذات الطبيعة الموجبة في الشركات الباكستانية ويخلصون الى استنتاج مفاده ضعف فاعلية آليات حوكمة الشركات في شركات هذا البلد في ضبط ومراقبة ادارة الأرباح التي تعد من الصفات المميزة للشركات الباكستانية.

5- دراسة (الشحادة والبرغوثي، 2009) بعنوان ((ركائز الحوكمة ودورها في ضبط ادارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية)) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور ركائز الحوكمة المتمثلة بالرقابة والإفصاح وإدارة المخاطر في تجنب الشركات المصرفية مخاطر التعرض والفشل المالي والإداري فضلاً عن دورها في تعظيم القيمة السوقية للشركة بما يضمن لها عنصر النمو والاستقرارية حيث توفر الحوكمة معايير الأداء الكفيلة بالكشف عن حالات التلاعب والفساد وسوء الإداره بقدر يؤدي إلى كسب المتعاملين في أسواق المال والعمل على استقرار تلك الأسواق، حيث سلك الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من أداة دراسة الممثلة في استبيان تم توزيعه على عينة مكونة من 60 مفردة يعملون في ستة مصارف سورية أربعة منها تجارية وأثنين منها إسلامية. وقد خلصت الدراسة الى ان الجهود المبذولة من قبل الحكومة السورية بشأن التشريعات الجديدة وتعديل التشريعات السابقة كانت تهدف الى تحسين المناخ الاقتصادي العام والعمل بشكل فعال وشفاف في سوق دمشق للأوراق المالية والدخول الى منظومة الأسواق العالمية بالإضافة إلى ذلك فأن لها دور هام في تحقيق ركائز الحوكمة في تلك الشركات. وقد اقترح الباحثان دليلاً ارشادياً

لحكومة الشركات يهدف إلى تعزيز الحكومة وإدارة المخاطر في المصادر يوضح فيه أهمية الحكومة في تحقيق السلامة والمتانة للعمليات المصرفية والمعايير الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكيفية قيامهم بأداء واجباتهم اتجاه المساهمين والمعاملين مع المصرف، بالإضافة إلى توضيح واضح لمسؤوليات وأعمال كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

6- دراسة (أبو عجيلة وحمدان، 2010) بعنوان ((اثر الحكومة المؤسسية على ادارة الارباح: دليل من الأردن)) سعى هذه الدراسة إلى الكشف عن ممارسات ادارة الارباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، حيث تم قياس مستوى حوكمة الشركات عن طريق تطوير استمار استبيان شملت على 56 سؤالاً تقis الأبعاد المختلفة لحوكمة الشركات ، أما ادارة الارباح فقد قاسها الباحثان باستخدام نموذج جونز المعدل وعن طريق البيانات المالية لـ(45) شركة للفترة 2001-2006 وقد جاءت نتائج الدراسة مؤكدة الدور الرقابي لآليات حوكمة الشركات في ضبط ممارسات الإدارية وترشيدها، حيث بين الاختبار الإحصائي وجود علاقة عكسية معنوية بين ادارة الارباح ومستوى حوكمة الشركات.

7- دراسة (مبارك ،2010) بعنوان ((جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات ادارة الارباح: دراسة تطبيقية في البيئة السعودية)) حاولت هذه الدراسة اختبار ما إذا كان لجودة أنشطة المراجعة الداخلية – بوصفها أحد عناصر حوكمة الشركات – تأثير عكسي على ممارسات ادارة الارباح، حيث استخدم الباحثان نموذج نسبة ميلر لقياس ادارة الارباح بينما عبر عن جودة أنشطة المراجعة الداخلية بأحد عشر متغيراً، وعن طريق الاستعانة ببيانات 35 شركة من أصل 67 شركة مساهمة سعودية توصل الباحثان إلى:

\* وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين جودة أنشطة المراجعة الداخلية وإدارة الارباح في الشركات المساهمة السعودية.

\* \* أن حجم عمل أنشطة المراجعة الداخلية المرتبط بعملية أعداد وعرض التقارير المالية، يعد المتغير الوحيد من بين عدد من المتغيرات ذات تأثير معنوي على ادارة الارباح.

8- دراسة (Mitani,2010) بعنوان ((أدلة إضافية عن ادارة الارباح وحوكمة الشركات)) تميزت هذه الدراسة التي أجريت باستخدام بيانات 799 شركة يابانية للفترة من 1999-2004 ، تميزت عن سابقاتها بسعتها إلى اختبار العلاقة بين ادارة الارباح والآليات الداخلية والخارجية للحكومة. وقد استندت الدراسة على الفرضيات التالية:-

أ- مجموعة الفرضيات المرتبطة بالآليات الداخلية :-

1- ان ارتفاع نسبة الملكية الإدارية يقلل من إدارة الارباح.

2- عند زيادة حافز المراقبة مع زيادة تركز الملكية تتحفظ ممارسات ادارة الارباح.

ب- مجموعة الفرضيات المرتبطة بالآليات الخارجية :-

1- أن ارتفاع نسبة استثمار الشركات الوطنية في هيكل الملكية يؤدي إلى خفض ممارسات ادارة الارباح بينما يؤدي ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي في هيكل الملكية للشركة إلى المزيد من ادارة الارباح.

2- أن ارتفاع نسبة استثمار المؤسسات المالية في هيكل الملكية للشركة يساعد على خفض ادارة الارباح.

اما نتائج هذه الدراسة فقد كانت على النحو الآتي :-

1- أن العلاقة بين تركز الملكية وإدارة الارباح، هي علاقة غير خطية وبالتحديد محدبة آذ تكون العلاقة بين المتغيرين طردية إلى حد نسبة معينة لا تتجاوز بنسبة الملكية 8% ثم تبدأ هذه العلاقة بالتغيير نحو الارتباط السلبي عند ارتفاع نسبة تركز الملكية.

2- وجود علاقة عكسية قوية بين نسبة الاستثمار الوطني وإدارة الارباح. أما العلاقة بين نسبة الاستثمار الأجنبي في هيكل الملكية وإدارة الارباح، فهي علاقة ايجابية قوية. أما العلاقة بين نسبة

استثمار المؤسسات المالية في هيكل الملكية وإدارة الأرباح، فهي دالة محدبة شأنها في ذلك شأن علاقة نسبة تركيز الملكية مع إدارة الأرباح.

9- دراسة (Torres, Bruni, Martinez and Rivera-Castro, 2010) بعنوان ((الملكية وهيكل الرقابة وحوكمة الشركات وتمهيد الدخل في البرازيل)) وتهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مستوى الحوكمة في الشركات البرازيلية وتمهيد الدخل على عينة من الشركات غير مالية يبلغ عددها 266 شركة مسجلة في سوق Sao Paule للأوراق المالية للفترة من 1998-2007 وقد استخدمت هذه الدراسة نموذج (Eckel, 1981) لقياس تمهيد الدخل، ومن بين الفرضيات التي استندت إليها هذه الدراسة ما يلي:-

- في الشركات التي تتسم بتركيز الملكية وحقوق السيطرة فإنها تكون أكثر عرضة لتمهيد الدخل.
- أن تأثير تركيز الملكية وحقوق السيطرة على تمهيد الدخل يكون أقل بالنسبة للشركات التي تتمتع بمستوى عال للحوكمة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى إن ارتفاع نسبة تركيز الملكية وحقوق السيطرة تؤدي إلى التقليل من ممارسات تمهيد الدخل ، وان تأثير تركيز الملكية وحقوق السيطرة على تمهيد الدخل يكون أقل في الشركات التي يكون فيها مستوى الحوكمة جيداً.

10- دراسة (Yang, Murinde and Ding, 2010) بعنوان (هيكل الملكية وحوكمة الشركات وتمهيد الدخل : أدلة من الصين) تهدف هذه الدراسة إلى اختبار تأثير هيكل الملكية والآليات حوكمة الشركات على سلوك تمهيد الدخل في 1353 شركة من الشركات المدرجة في سوق شانغهاي المالي للفترة من 1999-2006، وقد استندت هذه الدراسة على الفرضيات التالية :

- هناك علاقة عكسية بين هيكل الملكية الداخلية وتمهيد الدخل.
- اجتماعات مجلس الإدارة يمكن أن تخفض من السلوك الانتهازي للإدارة المتمثل في عمليات تمهيد الدخل.
- هناك علاقة عكسية بين تدقيق حسابات الشركة من قبل مدققين مؤهلين مثل شركات التدقيق الأربعة الكبرى وبين تمهيد الدخل.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- لا يؤثر هيكل الملكية في التقليل من ممارسات تمهيد الدخل.
- لا تؤثر اجتماعات مجلس الإدارة في الحد من تمهيد الدخل.
- ليس للتدقيق الخارجي تأثير فعال في الحد من تمهيد الدخل.

ويظهر التحليل المقارن تميز الدراسة الحالية عن سابقاتها بمحاولتها تقديم أدلة ميدانية عن اثر بعض المتغيرات الموقفية للشركة على طبيعة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وإدارة الأرباح مثل: نسبة الملكية الإدارية، ونسبة السعر إلى القيمة الدفترية للسهم، إلى جانب سعيها إلى تقديم أدلة إضافية عن اثر آليات حوكمة في ضبط ممارسات إدارة الأرباح، الأمر الذي سيضفي بعدها إضافياً إلى أهميتها.

### منهجية الدراسة

#### أولاً:- مشكلة الدراسة

يظن البعض ان العوامل البيئية التي تميز فكر وسلوك المستثمرين في العراق، واتجاهات ثقافة المديرين السلبية نحو علاقة الوكالة بسبب الانتهازية الإدارية، قد يقوض من صحة فرضية اعتبار آليات حوكمة الشركات قضية هامة في تعظيم ثروة حملة الأسهم ورص منافعهم مع منافع المديرين للحد من مشاكل الوكالة، ومن ثم، ممارسات إدارة الأرباح [الفصل، 2007]

وللتحقق من صحة هذا الرأي قام الباحثان بصياغة الفرضية الآتية :-

$H_0$  : لا تتمتع الشركات المساهمة العراقية بمستوى عال من الحوكمة.  
ولغرض اختبار هذه الفرضية، طور الباحثان اداة لقياس مستوى الحوكمة شملت على (42) سؤالاً تقيس بمجموعها ستة أبعاد هي: وجود إطار فعال للحوكمة والحفاظ على حقوق المساهمين

والعدالة في التعامل مع حملة الأسهم والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح ، ومتطلبات الإفصاح والشفافية وآخرها خصائص مجلس الإدارة.

وقد استخدم للتعبير عن جمل الأبعاد الستة مقياس ليكرت التي تتراوح القياسات فيه بين نقطة واحدة وتعني أن الفقرة غير هامة جداً وبين خمس نقاط وتعني أن الفقرة هامة جداً. كما أخذ في الاعتبار، قبل استعمال المقياس، التأكيد من ثباته وصدقه. فمن ناحية ثبات المقياس، تم توزيعه على 15 فرد يعملون بمرتبة أستاذ مساعد وأستاذ في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الفاسية، واستخرج معامل الثبات له على أساس حساب معامل كرونياك ألفا ومعامل بيرمان براون التنبؤي، وذلك عن طريق الاستعانة ببرامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية. كما تم احتساب معامل الثبات بطريقة إعادة الاختبار، حيث جرى إعادة اختبار المقياس على عينة الاختبار بعامل زمني مدته أسبوعين. ويبيّن الجدول رقم (1) معاملات الثبات التي تدل على استقرار وأتساق الجمل إلى حد كبير جداً.

أما من ناحية صدق المقياس، فقد تم التحقق منه وفقاً للصدق المنطقي والصدق الإحصائي. وبالنسبة للصدق المنطقي فقد عرضت الأداة على متخصصين لاستطلاع واستقراء آراءهم بشأن تناسق وتوافق.

## جدول رقم (1) معلمات اختبار ثبات المقياس

أبعاد الاختبار	بيرمان براون التنبؤي	كرونياك الفا	أبعاد الحكومة
%84.1	%82.6	%81.7	وجود إطار فعال للحكومة
%85.6	%83.3	%82.2	الحفاظ على حقوق المساهمين
%84.7	%83.4	%83.1	العدالة
%86.3	%84.5	%81.6	الإفصاح والشفافية
%85.2	%83.9	%81.7	الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح
%86.1	%84.7	%82.4	خصائص مجلس الإدارة

مضمون الجمل مع الغرض المراد تحقيقه من المقياس 0 أما بالنسبة للصدق الإحصائي فقد تم حسابه عن طريق الجذر التربيعي لمعامل الثبات المحسوب بطريقة إعادة الاختبار ، وقد تبين ان عامل الصدق مرتفع جداً.

## جدول رقم (2) نتائج اختبار الصدق الإحصائي للمقياس

خصائص مجلس الإدارة	الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح	الافصاح والشفافية	العدالة	الحفاظ على حقوق المساهمين	وجود إطار فعال للحكومة	الفقرات
%92.8	%92.3	%92.9	%92.03	%92.5	%91.7	معامل الصدق

وبعد التحقق من صلاحية المقياس تم توزيعه على عينة ملوفة من 150 فرد من الأفراد المتعاملين في سوق العراق للأوراق المالية وذلك لاستطلاع آرائهم حول مستوى الحكومة في الشركات العراقية، وقد كانت نسبة الاستجابة 82% ويوضح الجدول رقم (3) وصف العينة التي غلب عليها صفة الخبرة في التعامل بالسوق والتأهيل العلمي، اذ بلغت نسبة الأفراد الذين لديهم خبرة في التعامل في السوق المالي العراقي تزيد عن ستة سنوات حوالي 71,54% بينما نسبة الأفراد الذين لديهم مؤهل علمي جامعي عالي بلغت حوالي 61,8%.

### جدول رقم (3) وصف عينة الاستطلاع

التأهيل العلمي	إعدادية فاصل	جامعة اولية	جامعة عاليا
%10.6	13	%27.6	34
اقل من 3 سنوات	6-3 سنہ	أكثر من 6 سنوات	%61.8 76
%8.13	10	%20.13	25
مضارب	وسیط	محل مالی	%71.54 88
%8.9	11	%30.1	37
الاستثمارية			%61 75

وقد جاءت نتائج اختبار  $\tau$  لإجابات أفراد العينة حول توفر أبعاد الحكمة في الشركات العراقية مدعمة للفرضية، آذ بينت النتائج تدني مستوى الحكمة في الشركات، مما يعني ضعف فاعالية آليات الحكمة والمتمثلة في مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمراجعة الداخلية، مما يؤسس

ذلك لبروز مشكلة تتمثل في إمكانية وجود أفاق لممارسة إدارة الأرباح، وعلى هذا الأساس يمحور الباحثان مشكلة دراسته في السؤالين الآتيين:

1- هل يوجد دور هام لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمراجعة الداخلية في الشركة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح؟

2- هل تتأثر فاعلية مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمتغيرات الموقفية للشركة والمتمثلة في: نسبة الملكية الإدارية ونسبة السعر/القيمة الدفترية للسهم؟

### ثانياً:- فرضيات الدراسة

في ضوء سؤالي مشكلة الدراسة سيصبح الباحثان فرضياته على النحو الآتي:  
المجموعة الأولى : الفرضيات الخاصة بآليات الحكومة:

H11 : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين كفاءة آلية مجلس الإدارة في الشركات التي تمارس إدارة الأرباح والشركات التي لا تمارس هذه العملية.

H12 : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين كفاءة لجنة التدقيق في الشركات التي تمارس إدارة الأرباح والشركات التي لا تمارس هذه العملية.

H13 : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين جودة أنشطة المراجعة الداخلية في الشركات التي تمارس إدارة الأرباح والشركات التي لا تمارس هذه العملية.

المجموعة الثانية :- الفرضيات الخاصة بتأثير المتغيرات الموقفية: لقد بات واضحاً أهمية الدور الذي تلعبه دوافع إدارة الأرباح التي تعكس البواعث الاقتصادية لهذه العملية، غير أن هذه الأهمية لتلك الدوافع تتأثر ببعض المحددات التي قد يؤدي عدم مراعاتها عند ممارسة إدارة الأرباح إلى نتائج غير المرغوب فيها، ومن ثم تحويل عملية إدارة الأرباح من وسيلة ايجابية إلى أداة سلبية. ومن هذه المحددات: نسبة الملكية الإدارية ونسبة السعر/القيمة الدفترية للسهم. وفيما يلي عرض المسوغ العلمي لكل من هذين المحددتين والفرضية المرتبطة بكل منها:-

1- نسبة الملكية الإدارية: دلت الدراسات السابقة على ان المديرين في الشركات التي تبني نظام حواجز ومتغيرات إدارية مرتبطة برقم صافي الربح، وفي الوقت نفسه يملكون جزء من رأس المال الشركة يواجهون في الغالب موقفاً فيما يخص تقرير مستوى الأرباح المرغوب في الإفصاح عنه في التقرير المالي، وذلك لتعارض أبعاد مصالحهم الشخصية. فالمستوى العالي من الأرباح لاشك يضمن لهم مستوى عال من الحواجز والمكافآت الإدارية، ولكنه في المقابل سيزيد من الأبعاد الضريبية والتكاليف السياسية للشركة عموماً، الأمر الذي قد يخفض حصة السهم من توزيعات الأرباح، ومن ثم قيمة السهم في السوق المالي، وهو ما لا يرحب فيه المالكون، لذا ينبغي على الإدارة الموارنة بين تلك الأبعاد بالشكل الذي يحقق منافعهم الذاتية، وهذا ما قد يقود بالتالي إلى تقويض الدور الرقابي لمجلس الإدارة وبقية آليات الحكومة. لذلك يتوقع الباحثان أن يكون لهذا المحدد تأثير على فاعلية آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ونتيجة لهذا التوقع تمت صياغة الفرضية الآتية :-

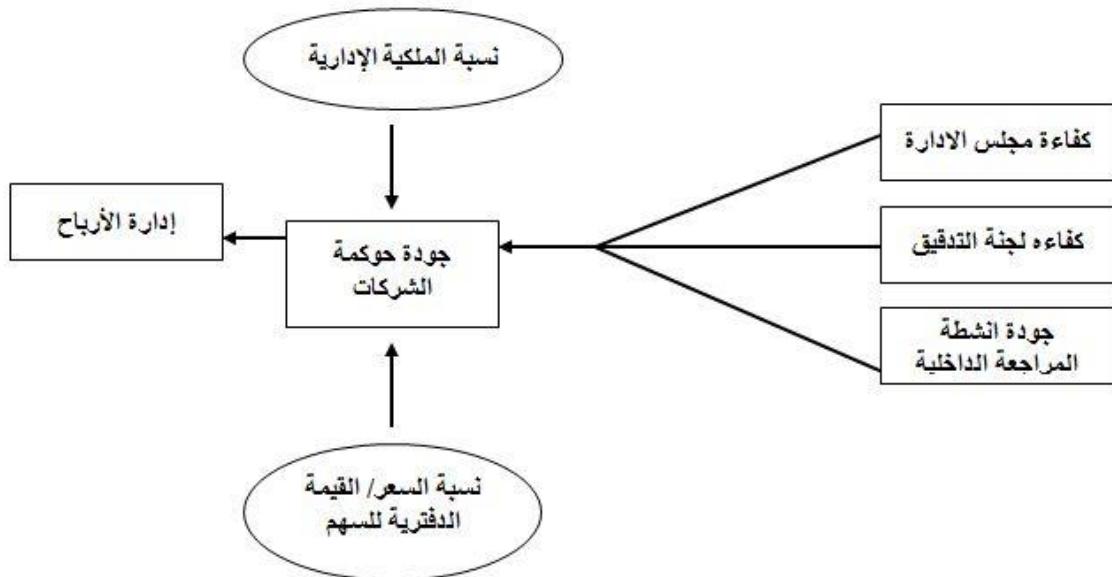
H021 : تختلف طبيعة علاقة الارتباط بين كفاءة آليات الحكومة ونسبة إدارة الأرباح تبعاً لاختلاف نسبة الملكية الإدارية.

2- نسبة السعر/القيمة الدفترية للسهم:- أوضحت العديد من الدراسات الميدانية مثل دراسة (Chen,Guo and Mande,2006) وجود علاقة ارتباط قوية بين آليات حوكمة الشركات وقيمتها في السوق المالي، لذلك يتوقع الباحثان أن يكون لهذه النسبة أثراً متميزاً في تقويض الدور الرقابي لآليات الحكومة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح باعتبار أن الأخيرة تعد من الوسائل الهامة للتأثير على قيمة السهم في السوق المالي خاصة وأنها (أي قيمة السهم) توصف من الأهداف الهمة لكل من الإدارة وحملة الأسهم [Graham , Harvey and Rajgopal , 2005] ولفحص هذا التوقع صاغ الباحثان الفرضية الآتية :-

H22 : تختلف طبيعة علاقة ارتباط بين كفاءة آليات الحكومة ونسبة إدارة الأرباح تبعاً لاختلاف نسبة السعر/القيمة الدفترية للسهم.

ثالثاً: نموذج الدراسة

في ضوء فرضيات الدراسة، يكون نموذج الدراسة على الشكل الآتي:-



#### رابعاً:- مجتمع الدراسة

من أجل أن تحقق الدراسة أهدافها ينبغي الفصل بين الشركات التي تمارس إدارة الأرباح عن الشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح. ولهذا الغرض قام الباحثان باختبار جميع الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، التي تمثل مجتمع الدراسة والبالغ عددها 91 شركة موزعة على خمس قطاعات اقتصادية حيث يحتل القطاع المالي المرتبة الأولى بنسبة 38,5% بينما يشكل القطاع الزراعي الجزء الأقل في السوق بنسبة 7,7% ، وقد جرى الاختبار باستخدام نسبة ميلر (Miller, 2009) وبالبيانات المالية لستي 2009-2010 للشركات، وبين الجدول رقم (4) أن عدد الشركات التي تمارس إدارة الأرباح يبلغ 65 شركة وبنسبة 71,4% من إجمالي الشركات مجتمع الدراسة، ولاشك ان هذه النسبة عالية وتدل على ان عملية إدارة الأرباح في الشركات العراقية هي ظاهرة وليس حالات محدودة الأمر الذي قد يضيف بعدهاً اخراً لمبررات قيام هذه الدراسة.

جدول رقم (4) وصف مجتمع الدراسة من حيث إدارة الأرباح

الشركات التي لا تمارس إدارة ارباح		الشركات التي تمارس ادارة ارباح		مجتمع الدراسة		القطاع
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
15.4	4	47.7	31	38.5	35	مالي
34.7	9	29.2	19	30.8	28	صناعي
11.5	3	12.3	8	12	11	خدمي
19.2	5	7.7	5	11	10	سياحي
19.2	5	3.1	2	7.7	7	زراعي
%28.6	26	71.4	65	%100	91	المجموع

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الخصوص أن 61.4% من الشركات التي تمارس إدارة الأرباح تعمل على تخفيض صافي الربح وتتركز هذه النسبة بالدرجة الأساسية في القطاع المالي، آذ يظهر التحليل المبين في الجدول رقم (5) بأن (24) شركة مالية عمدت إلى تخفيض أرباحها، أما

النسبة الباقية والتي تشكل 38.6% من الشركات التي تمارس إدارة الأرباح فقد وجدتها الباحثان بأنها تدير أرباحها بالاتجاه الإيجابي.

جدول رقم (5) وصف الشركات التي تمارس إدارة الأرباح

البيان											
القطاع											
المجموع			سيادي			خدمي			صناعي		
	%	العدد	%	العدد	%	%	العدد	%	العدد	%	العدد
40	-	-	%10	4	%7.5	3	%22.5	9	%60	24	الشركات التي تمارس ادارة الأرباح باتجاه سلبي
25	8	2	4	1	20	5	40	10	28	7	الشركات التي تمارس ادارة الأرباح باتجاه إيجابي

كما وجد من خلال الفحص المتمم للتقارير المالية للشركات مجتمع الدراسة والإيضاحات المرفقة بها، ان حوالي 78.5% من المجتمع تمارس ادارة الارباح عن طريق التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية وبخاصة في طرق احتساب الإهلاك مما يعني ذلك ان عملية ممارسة عملية ادارة الأرباح في العراق هي ذات طبيعة محاسبية في الأغلب الاعم.

جدول رقم (6) توزيع الشركات التي تمارس ادارة الارباح بحسب طبيعتها

طبيعة تشغيلية	طبيعة محاسبية	اتجاه ادارة الارباح
الشركات التي تمارس ادارة الارباح باتجاه سلبي	31	طبيعة تشغيلية
الشركات التي تمارس ادارة الارباح باتجاه إيجابي	19	الشركات التي تمارس ادارة الارباح سلبي

#### خامساً: قياس متغيرات الدراسة

لغرض اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها لابد من قيام الباحثين بتكميم متغيرات الدراسة والمتمثلة بآليات الحكمه والعوامل المؤفقة وعلى النحو الآتي :-

أ- آليات الحكمه: حدد الإطار الفكري للدراسة الآليات التي سيتم اختبار تأثيرها على ممارسة ادارة الأرباح في الشركات العراقيه بثلاث آليات هي: 1- مجلس الإداره 2- لجنة التدقيق 3- المراجعة الداخلية. ولأن فحص تأثير هذه الآليات على ادارة الارباح يتطلب مقارنة كفاءتها في الشركات التي تمارس ادارة الارباح مع كفاءتها في الشركات التي لا تمارس تلك العملية، فأن الأمر يستلزم تكميم هذه الآليات في جميع الشركات مجتمع الدراسة وليس فقط للشركات التي تمارس ادارة الارباح وعلى النحو الآتي:-

1- مجلس الإداره: بين المسح الميداني لمجتمع الدراسة أن المدى لعدد أعضاء مجلس الإداره في الشركات العراقيه يتراوح 5 أفراد إلى 8 أفراد أما فيما يتعلق باستقلالية مجلس الإداره فقد وجد بأن 62 شركة من شركات مجتمع الدراسة لا يضمن مجلس ادارتها على أعضاء خارجيين. وان جميع الشركات تفصل بين دور المدير العام ودور رئيس مجلس الإداره. وتكميم هذه الآلية يتبع الباحثان الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: تصنف الشركات مجتمع الدراسة إلى مجموعتين تمثل المجموعة الأولى الشركات ذات مجالس إدارات صغيرة، أما المجموعة الثانية فهي الشركات ذات مجالس إدارات كبيرة وذلك بالاعتماد على الوسط الحسابي لعدد أعضاء مجلس إدارات الشركات مجتمع الدراسة، اذ توصف الشركات التي يكون عدد أعضاء مجلس ادارتها اقل من المتوسط، بانها شركة ذات مجلس ادارة صغير وتعطى رقم (1). أما الشركة التي يكون عدد أعضاء مجلس ادارتها اكبر من المتوسط فتوصف على انها شركة ذات مجلس ادارة كبير وتعطى الرقم (صفر).

الخطوة الثانية: يوصف مجلس الإداره الذي يتضمن على عدد من الأعضاء الخارجيين بأنه مجلس ادارة مستقل، وتعطى الشركة التي مجلس ادارتها من ذلك النوع الرقم (1)، بينما يوصف مجلس الإداره الذي لا يتضمن على أعضاء خارجيين على انه مجلس لا يتتصف بالاستقلالية، وتعطى الشركة التي مجلس ادارتها من هذا النوع الرقم صفر.

الخطوة الثالثة: بعد القيام بالخطوتين السابقتين يتم التعبير عن مجلس الإداره بشكل كمي بجمع ما تحصل عليه الشركة من نقاط في الخطوة الأولى مع ما تحصل عليه في الخطوة الثانية، وبذلك يتم

تكميم هذه الآلية التي تتراوح القياسات فيها بين نقطتين وتعني أن مجلس الإدارة يتمتع بمواصفات جيدة تمكنه من فرض الرقابة على تصرفات الإدارة الانتهازية وبين صفر وتعني أن مجلس الإدارة لا يتمتع بالمواصفات المطلوبة لممارسة واجباته.

2- لجنة التدقيق: عبر الباحثان عن كفاءة لجنة التدقيق بثلاث معايير هي: استقلالية اللجنة وعيار خبرة أعضاء اللجنة وأخيراً نشاط اللجنة فيما يخص استقلالية اللجنة فقد اعتمد على تشكيل اللجنة من أعضاء غير التنفيذيين في الشركة مؤسراً لاستقلاليتها وعلى أساس ذلك أعطى الباحثان الرقم (1) للشركة التي تكون فيها لجنة التدقيق مؤلفة من أعضاء غير التنفيذيين بينما أعطى الرقم (صفر) للشركة التي لم يكن جميع أعضاء لجنة التدقيق فيها من غير التنفيذيين أما عيار خبرة أعضاء اللجنة فقد اعتمد الباحثان في ذلك على ضرورة وجود شخص واحد على الأقل من أعضاء اللجنة يحمل شهادة مهنية مثل CPA أو CFA أو يحمل شهادة جامعية عليا في المحاسبة مثل [دبلوم عالي، ماجستير أو دكتوراه]، وفي ضوء هذا المؤشر أعطى الباحثان الرقم (1) للشركة التي يوجد ضمن أعضاء لجنة التدقيق فيها ومن يحمل أحدي تلك المؤهلات. والرقم (صفر) للشركة التي لا يوجد ضمن أعضاء لجنة التدقيق فيها من يحمل أحدي تلك المؤهلات. أما نشاط اللجنة فقد اعتمد الباحثان عدد مرات اجتماع اللجنة في السنة وحدد متوسط عدد الاجتماعات السنوية بأربع اجتماعات ، وذلك اتساقاً مع عملية إعداد التقارير المالية المرحلية للشركات، من جهة، ولضرورة تكثيف اجتماعات هذه اللجنة للحد من ممارسات الإدارة غير المنضبطة في ظل سيادة ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق، من جهة ثانية. وبناء على ذلك المؤشر تحصل الشركة على رقم (1) عندما يكون عدد اجتماعات لجنة التدقيق فيها أربعة اجتماعات سنوية فأكثر، بينما تحصل الشركة التي تقل اجتماعات لجنة التدقيق فيها عن أربعة اجتماعات سنوياً الرقم (صفر).

وعلى أساس تلك المعايير الثلاثة تم قياس مستوى كفاءة لجنة التدقيق في الشركات مجتمع الدراسة والذي تتراوح القياسات فيه بين ثلات نقاط وتعني أن اللجنة عالية الكفاءة وبين الرقم (صفر) والذي يعني تدني مستوى كفاءة لجنة التدقيق وبالتالي لا يؤثر وجودها من عدمه على عملية إدارة الأرباح.

3- جودة أنشطة المراجعة الداخلية: قاس الباحثان جودة أنشطة المراجعة الداخلية للشركات مجتمع الدراسة بثمانية مؤشرات موضحة في الجدول رقم (8) وقد كانت حصيلة عملية القياس تراوح قياسات جودة هذه الآلية بين 7 نقاط وتعني أن الشركات ذات أنشطة مراجعة داخلية عالية الجودة وبين الصفر وتعني أن الشركة ذات أنشطة مراجعة داخلية متدنية الجودة.

### جدول رقم (8) طريقة قياس مؤشرات آلية جودة أنشطة المراجعة الداخلية

المؤشر	طريقة القياس
المؤهل العلمي	اعتماد نسبة عدد المراجعين الداخلين الحاصلين على مؤهل جامعي على إلى مجموع العاملين في قسم المراجعة الداخلية، وذلك للتعبير عن مستوى التأهيل العلمي لقسم المراجعة الداخلية في كل شركة، وطريق الوسط الحسابي لهذه النسبة يتم تصنيف شركات مجتمع الدراسة إلى مجموعتين توصف المجموعة الأولى بأنها شركات ذات مستوى تأهيل عالي عندما تكون نسبة عدد المراجعين الداخلين الحاصلين على مؤهل جامعي على إلى مجموع العاملين في القسم، أكبر من الوسط الحسابي لهذه النسبة وتعطي الرقم (1). أما الشركات التي تكون فيها تلك النسبة أقل من المتوسط فتعطى الرقم (صفر).
الشهادات المهنية	وتقاس بنسبة عدد المراجعين الداخلين الحاصلين على شهادات مهنية إلى مجموع العاملين في قسم المراجعة الداخلية، ويتم تكميم هذا المؤشر بنفس الطريقة المتبعة في تكميم مؤشر المؤهل العلمي.
الخبرة	وتقاس بمتوسط عدد سنوات الخبرة لدى العاملين في قسم المراجعة الداخلية أما تكميم هذا المؤشر فيتم بنفس الطريقة المتبعة في تكميم المؤشرات السابقة.
التدريب	ويقاس بمتوسط عدد الدورات التدريبية التي شارك فيها العاملين في قسم المراجعة الداخلية لسنة 2010 ، أما تكميم هذا المؤشر فقد كان مثل تكميم المؤشرات السابقة.
حجم قسم المراجعة الداخلية	ويقاس بنسبة عدد العاملين في قسم المراجعة الداخلية إلى مجموع العاملين في الشركة وتكميم هذا المؤشر بنفس الطريقة لتكريم المؤشرات السابقة.
الاستقلالية	أعطي الباحثان رقم (1) للشركة في حالة التبعية التنظيمية لقسم المراجعة الداخلية إلى لجنة التدقيق، والرقم (صفر) في حالة تبعيته التنظيمية لأي مستوى إداري في الشركة.

أعطى الباحثان الرقم (صفر) للشركة في حالة وجود فيها دليل للمراجعة الداخلية والرقم (صفر) في حالة عدم وجود فيها دليل للمراجعة الداخلية.	وجود دليل للمراجعة الداخلية
أعطى الباحثان الرقم (2) للشركة في حالة وجود نظامين لتقدير جودة والرقم (1) للشركة في حالة وجود نظام واحد والرقم (صفر) في حالة عدم وجود نظام للرقابة على جودة الأداء في الشركة.	وجود نظام الرقابة

بـ- المتغيرات المؤدية: قاس الباحثان هذه المتغيرات على النحو الآتي:

1- نسبة الملكية الإدارية: يعبر عن هذه النسبة بقسمة مجموع عدد الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركة على مجموع الأسهم المصدرة للشركة وقد قاس الباحثان هذه النسبة في الشركات مجتمع الدراسة على أساس متوسطها لشهري كانون الثاني وشباط لسنة 2011 وهي فترة أعداد التقارير المالية للشركة لسنة 2010 التي خاللها تم اتخاذ قرار القيام بعملية إدارة الأرباح من عدمه لتلك السنة.

ولاختبار تأثير هذا المتغير سيقوم الباحثان بتقسيم مجتمع الدراسة إلى مجموعتين وذلك على أساس المتوسط الحسابي لنسبة الملكية الإدارية للشركات، حيث توصف الشركات التي تكون فيها نسبة الملكية الإدارية أعلى من المتوسط الحسابي، بأنها شركات عالية النسبة في حين توصف الشركات التي تكون نسبة الملكية الإدارية فيها أقل من المتوسط بأنها شركات ذات نسبة ملكية إدارية منخفضة. كما ستعطى القيمة (1) للشركة التي تمارس إدارة الأرباح والقيمة (صفر) للشركة التي لا تمارس إدارة أرباح، وذلك أينما كانت الشركة سواءً ضمن المجموعة الأولى أو في المجموعة الثانية.

2- نسبة السعر/القيمة الدفترية للسهم: قاس الباحثان هذه النسبة على أساس متوسطها لشهري كانون الثاني وشباط لسنة 2011 مع التوسيع إلى اعتماد القيمة الدفترية للسهم في 31/12/2010 عند قياس النسبة. أما لاختبار تأثير هذا المتغير فسيتبع الباحثان المنهج ذاته المتبع في اختبار تأثير نسبة الملكية الإدارية.

سادساً:- الأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبار الفرضيات :

لاختبار فرضيات الدراسة يستخدم الباحثان الأساليب الإحصائية الآتية :

- 1- اختبار S - K لفحص فرضيات المجموعة الأولى .
- 2- معامل ارتباط كاندلر الذي يقيس العلاقة أو الارتباط بين متغيرين محولين إلى رتب لفحص فرضيتي المجموعة الثانية.

### نتائج الدراسة

اولاً: نتائج اختبار فرضيات المجموعة الأولى:

أ- نتائج اختبار H11 :

تشير نتائج اختبار S - K إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين كفاءه مجلس الإدارة في الشركات التي تمارس إدارة الأرباح والشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح، مما يعني ذلك ان لمجلس الإدارة في شقيه المتمثلة بعدد أعضاءه واستقلاليته تأثير على عملية إدارة الأرباح في الشركات العراقية سواءً كان ذلك التأثير باتجاه ممارستها أو عدم ممارستها.

جدول رقم (9) نتائج اختبار فرضيات المجموعة الأولى

قاعدة القرار	اختبار S - K			عدد المشاهدات		الفرضيات
	مستوى المعنوية	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	تمارس إدارة الأرباح	لا تمارس إدارة الأرباح	
تقبل الفرضية	%4.6	356	328	65	26	فرضية مجلس الإدارة
رفض الفرضية	%13.4	317	338	65	26	فرضية لجنة التدقيق
تقبل الفرضية	%3.2	349	325	65	26	فرضية المراجعة الداخلية

وفي الحقيقة أن هذه النتيجة تمثل انعكاساً طبيعياً لاختلاف الجذري في تركيبة مجلس الإدارة من حيث الحجم والاستقلالية بين الشرقيتين، وذلك كما هو واضح من الجدول رقم (10) الذي

يعرض تميز الشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح بصغر حجم مجالس أداراتها، آذ تبلغ نسبة الشركات التي عدد أعضاء مجلس الإدارة فيها يتراوح بين 5-8 أفراد حوالي 65,4% من مجموع شركات هذه الشريحة، وهي ضعف ما عليه في شريحة الشركات التي تمارس إدارة الأرباح، من جهة، وارتفاع نسبة الأعضاء الخارجيين فيه من جهة ثانية، حيث تبلغ نسبة الأعضاء الخارجيين إلى مجموع أعضاء مجلس الإدارة في الشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح، تبلغ حوالي 42,3% وهي أعلى من نسبتها في الشريحة الأخرى من الشركات بواقع 14,6% وهو فارق كبير بالقياسات النسبية له انعكاساته على النتائج الإحصائية. وبهذه النتيجة يتأكد الدور الرقابي لمجلس الإدارة في الحد من الممارسات الانتهازية للإدارة وضبط عملية إدارة الأرباح.

جدول رقم (10) وصف مجلس إدارة الشركات مجتمع الدراسة

استقلالية مجلس الإدارة		حجم مجلس الإدارة			خصائص مجلس الإدارة	
غير مستقل	مستقل	أقل من 5 أفراد	5-8 أفراد	9 أفراد	أكثر من 9 أفراد	ادارة الأرباح
47	18	21	29	15		الشركات التي تمارس عملية إدارة الأرباح
15	11	17	7	2		الشركات التي لا تمارس عملية إدارة الأرباح
62	62	29	36	17		المجموع

ب- نتائج اختبار H12:

بيّنت نتائج اختبار K-S لهذه الفرضية المتعلقة بكفاءة لجنة التدقيق رفض الفرضية عند مستوى معنوية 13,4% ، مما يعني ان هذه الآلية من آليات حوكمة الشركات ليس لها دور رقابي في ضبط ممارسات الإدارة.

ويعزى الباحثان السبب الأساس وراء هذه النتيجة إلى تدني كفاءة لجان التدقيق في الشركات مجتمع الدراسة آذ أن حوالي 65% من شركات الخاضعة للدراسة تعاني من الضعف الملحوظ في معايير قوة اللجنة وهي معيار الاستقلالية ومعيار الخبرة المهنية وكما هو مبين في الجدول رقم (11) الذي يعرض توزيع الشركات مجتمع الدراسة على مستويات كفاءة لجنة التدقيق، وبلا شك أن هذا التدني في مستوى كفاءة لجنة التدقيق يتحمله بالدرجة الأساسية مجلس الإدارة الذي كان عليه اختيار العناصر الكفؤة والفاعلة في أداء مهام هذه اللجنة ومنحها الصلاحيات الازمة لأداء واجباتها على الوجه الأمثل، ولكن يبدو أن رغبة مجلس الإدارة في الهيمنة على مجريات الأمور في الشركة وتسيرها على وفق رؤيتها، هي التي حدت من تفعيل دور هذه اللجنة في ضبط ممارسات إدارة الأرباح.

جدول رقم (11) توزيع الشركات مجتمع الدراسة بحسب مستوى كفاءة لجنة التدقيق

مستوى كفاءة لجنة التدقيق		ادارة الأرباح		
محدود المستوى (صفر نقطة)	ضعيف المستوى (1) نقطة	متوسط المستوى (2) نقطة	عال المستوى (3) نقطة	
26	17	13	9	الشركات التي تمارس إدارة الأرباح
8	9	5	4	الشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح

ج- نتائج اختبار H13 :

تظهر نتائج الاختبار الإحصائي المدرج في الجدول رقم (9) قبول الفرضية، مما يشير ذلك إلى وجود فروقات معنوية بين جوده أنشطة المراجعة الداخلية للشركات التي تمارس إدارة الأرباح ونظيرتها في الشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح. وهذا ما يقود، للوهلة الأولى إلى تصور مفاده أن المراجعة الداخلية لشركات النوع الثاني، هي أكثر جوده من نظيرتها في شركات النوع الأول. بدلالة ممارساتها لإدارة الربح. ولكن سرعان ما يتبدد هذا التصور عند التمعن في معلومات الجدول رقم (12) الذي يكشف بوضوح تميز جوده هذه الآلية في الشركات التي تمارس إدارة الأرباح عن جودتها في شركات الشريحة الأخرى، وينشأ بدلًا منه اعتقاد مفاده قيام مجالس الإدارات في تلك الشركات بتوظيف هذه الجوده لتحقيق أهدافها في مجال إدارة الأرباح، وما يعزز من مصداقية هذا الاعتقاد هو أولاً: ارتفاع نسبة الاتجاه السلبي لإدارة الأرباح في هذه الشريحة كما هو واضح من معطيات الجدول رقم (5)، والناشئ من الصفة العائلية التي تسود الجزء الأكبر من شركات هذا الاتجاه لإدارة الأرباح، حيث اظهر المسح الميداني الذي قام به

الباحثان لهذه الشركات بأن (22) شركة من أصل (40) شركة تسود فيها هذه الصفة، وثانياً: ارتفاع نسبة الملكية الإدارية في شركات هذه الشريحة، عموماً إذ بلغ متوسطها حوالي %38,2 ، وهي أعلى من متوسط نسبة الملكية الإدارية في الشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح بواقع %21,8 .

جدول رقم (12) توزيع الشركات مجتمع الدراسة بحسب كفاءة المراجعة الداخلية

ضعف المستوى 2- صفر نقطة	مقبول المستوى 3 نقطة	متوسط المستوى 4-5 نقطة	عال المستوى 6- نقطة	مستوى كفاءة المراجعة الداخلية ادارة الأرباح
10	13	25	17	الشركات التي تمارس إدارة الأرباح
9	9	5	3	الشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح

ثانياً : نتائج اختبار فرضيتي المجموعة الثانية

أ- نتائج اختبار H21:

تشير نتائج معامل ارتباط كاندال والمدرجة في الجدول رقم (13) الى ما يلي:-

1- وجود علاقة ارتباط طردية بين إدارة الأرباح وكفاءة مجلس الإدارة في شريحة الشركات ذات نسبة الملكية الإدارية العالية، وانعدام هذه العلاقة في شركات الشريحة الثانية، وهذا ما يؤكد الاعتقاد السابق للباحث خاصة وان التحليل المعمق لشركات هذه الشريحة يظهر ان 94,34% هي من الشركات التي تمارس إدارة الأرباح. كما يبين هذا التحليل ان ضعف الدور الرقابي لمجلس الإدارة في ضبط ممارسات إدارة الأرباح في هذه الشريحة، هو نتيجة حتمية لبعدين أولهما كبر حجم مجلس الإدارة في شركات هذه المجموعة، اذ يبلغ متوسطه (8) أفراد وهو يعد متوسط عال مقارنة مع متوسطه في الدول المجاورة مثل الأردن والكويت الذي لا يتجاوز (7) أفراد في أحسن الظروف [الفضل، 2007]. أما بعد الثاني فيتمثل في عدم استقلالية مجلس الإدارة، اذ تبلغ نسبة عدد الشركات التي لا يتضمن مجلس أدارتها على أعضاء خارجيين إلى مجموع شركات هذه الشريحة، حوالي 73,6% وهي نسبة عالية تشير إلى أن معظم هذه الشركات لا يتصنف مجالسها أدارتها بالاستقلالية.

2- عدم وجود علاقة ارتباط بين إدارة الأرباح وكفاءة لجنة التدقيق في الشركات ذات نسبة ملكية إدارية عالية، أما العلاقة في شركات المجموعة الأخرى، فعلى الرغم من معنوتها. إلا أنها علاقة ضعيفة ولا يمكن المغلوطة عليها في تقسيم عدم قيام الجزء الأكبر من شركات هذه المجموعة بممارسة إدارة الأرباح ذلك لأن متوسط درجة كفاءة لجنة التدقيق فيها يبلغ 1,28 نقطة أي بمعدل 42,67 % ، وهو متوسط ضعيف يشير إلى عدم امكانية هذه اللجان من ممارسة واجباتها على الوجه الأكمل الذي يمكن ان يساعد في ضبط ممارسات إدارة الأرباح.

جدول رقم (13) نتائج اختبار كاندال للعلاقة بين إدارة الأرباح وكفاءة آليات الحكومة وفق محدد نسبة الملكية الإدارية

مستوى المعنوية	القيمة المحسوبة	كفاءة لجنة التدقيق		كفاءة مجلس الادارة		عدد المشاهدات	ارتباط كاندال بين إدارة الأرباح وكفاءة آليات الحكومة
		مستوى المعنوية	القيمة المحسوبة	مستوى المعنوية	القيمة المحسوبة		
%2,8	0,228	%12,6	0,171	%3,8	0,223	53	الشركات ذات نسبة ملكية إدارية عالية
%13,7	0,163	%7,4	0,228	%14,6	0,171	38	الشركات ذات نسبة ملكية إدارية منخفض

3- وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين إدارة الأرباح وجوده المراجعة الداخلية في الشركات ذات نسبة الملكية الإدارية العالية. ولاشك ان هذه النتيجة لا تتفق مع الأهداف الفكرية لهذه الآلية الهامة من آليات الحكومة، حيث يفترض ان تكون تلك العلاقة عكسية في مثل شركات هذه الشريحة التي تتصف بارتفاع مستوى جودة المراجعة الداخلية فيها والذي يبلغ (5,2) نقطة من

أصل (7) نقطة أي يواقع 74,3% ، ولكن بسبب التبعية التنظيمية لأقسام المراجعة الداخلية في الشركات العراقية عموماً. ب المجالس الإدارات جعل الأخير في وضع قادر من توظيف كفاءة العاملين في هذه الأقسام نحو تعظيم منافعهم الشخصية، وما يدعم هذا التفسير انعدام علاقة الارتباط بين المتغيرين في الشركات ذات نسبة الملكية الإدارية المنخفضة التي تتصف بضعف مستوى جودة المراجعة الداخلية فيها والذي يبلغ متوسطة (3,1) نقطة من اصل (7) نقطة أي حوالي 44,3% وتأسساً لما تقدم يمكن القول ان الدور الرقابي لآلية المراجعة الداخلية في ضبط ممارسات إدارة الأرباح لا يرتبط بكافأتها فقط وإنما بسلوك واتجاهات مجلس الإدارة وربما يكون الأخير الأكثر تأثيراً كما هو الحال في الشركات العراقية.

#### ب- نتائج اختبار H22:

تشير نتائج اختبار كandal والمدرجة في الجدول رقم (14) إلى ما يلي:

جدول رقم (14) نتائج اختبار كandal العلاقة بين إدارة الأرباح وجوده آليات الحكومة وفق محدد نسبة السعر/القيمة الدفترية للسهم

جوده المراجعة الداخلية	ارتباط كandal بين إدارة الأرباح وجوده آليات الحكومة					
	مستوى المعنوية	القيمة المحسوبة	مستوى المعنوية	القيمة المحسوبة	مستوى المعنوية	القيمة المحسوبة
عدد المشاهدات	مستوى نسبة السعر/القيمة الدفترية للسهم					
41	الشركات ذات النسبة العالية					
50	الشركات ذات النسبة المنخفضة					

1- لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين إدارة الأرباح وكفاءة مجلس الإدارة في كل من الشركات عالية نسبة السعر/القيمة الدفترية للسهم مما يعني ان هذه النسبة لا ت redund باعثاً قوياً لمجلس الإدارة لممارسة إدارة الأرباح في الشركات العراقية. وعلى الرغم من ان تلك النتيجة قد تعكس التأثير الرياضي لاختلاف تركيبة الشركات في الشريحتين وكما يبيّنه الجدول رقم (15) الذي يظهر بوضوح التباين الكبير في مكونات شركات كلا الشريحتين، إلا انه ينبغي ان لا ننسى حقيقة كون أن السوق المالي العراقي من الأسواق ضعيفة الكفاءة.

جدول رقم (15) توزيع الشركات بحسب ممارستها لإدارة الأرباح

المنخفضة	العالية	الشركات ذات نسبة السعر/القيمة الدفترية للسهم	
		ادارة الأرباح	النسبة
14	11	شركات تمارس إدارة أرباح باتجاه ايجابي	
22	18	شركات تمارس إدارة أرباح باتجاه سلبي	
14	12	شركات لا تمارس إدارة أرباح	

2- مرة أخرى تؤكد نتائج اختبار كandal عدم أهمية نسبة السعر/القيمة الدفترية للسهم في التأثير على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات العراقية، أذ بين ذلك الاختبار عدم وجود علاقة ارتباط بين إدارة الأرباح وكفاءة لجنة التدقيق. وهي نتيجة متوقعة بسبب ضعف كفاءة السوق المالي العراقي، وتدني كفاءة لجنة التدقيق في الشركات العراقية الى الحد الذي لا يجعل لوجود لجان التدقيق في الشركات دوراً رقابياً هاماً في ضبط سلوك واتجاهات المديرين نحو ممارسة إدارة الأرباح.

3- لم يختلف الحال مع جوده المراجعة الداخلية، فهي الأخرى لم يظهر اختبار كandal لها علاقة ارتباط مع إدارة الأرباح وفي شركات كلا المجموعتين، مما يعني أن عمل المراجعة الداخلية لا يتأثر في حركة أسعار الأسهم في السوق المالي، وبالتالي لا يستجيب للتغيرات الحاصلة في أسعار الأسهم.

وفي الحقيقة أن النتائج الثلاثة السابقة تقدم دليلاً ميدانياً على أن السوق المالي العراقي يعد من الأسواق المالية الضعيفة ذلك لأن اثر تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة على أسعار الأسهم في السوق المالي، لا يمكن ان يكون مدعوماً الا في حالة الأسواق الضعيفة وهذا ما أكدته

نتائج العديد من الدراسات السابقة ومنها تلك التي أجريت في أسواق عربية مجاورة مثل دراسة [الداعور و عابد ،2009] التي أجريت على سوق فلسطين للأوراق المالية والتي أظهرت وجود علاقة إحصائية معنوية بين إدارة الأرباح وأسعار الأسهم، وكذلك دراسة [القرم و عبد الجليل، 2008] التي بربرت أهمية إدارة الأرباح في التأثير على حركة أسعار الأسهم في السوق المالي.

الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً : الاستنتاجات

لقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من الاستنتاجات وهي على النحو الآتي:

- 1- أن ممارسة إدارة الأرباح ظاهرة وليس حالة في الشركات العراقية، وأن هذه الممارسة في الغالب تكون ببراعة تخفيض التكاليف السياسية بدلالة ارتفاع نسبة الاتجاه السلبي لإدارة الأرباح والتي تشكل حوالي 61.5% من الشركات التي تدير أرباحها.
- 2- ضعف الدور الرقابي لآليات الحكومة في الشركات العراقية، عموماً، ولائي لجنة التدقيق والمراجعة الداخلية، خصوصاً. لا بل أكثر من ذلك أن آلية مجلس الإدارة لا تبدو من آليات حوكمة الشركات الهدف إلى ضبط ممارسات إدارة الأرباح، وإنما واحدة من العوامل الدافعة لظاهرة إدارة الأرباح في الشركات العراقية، حيث تشير محمل معطيات نتائج الدراسة إلى أن تلك الآلية تعد السبب الأساس وراء ضعف كفاءة لجان التدقيق باعتبار ان مجلس الإدارة هو المسؤول عن اختيار عناصرها، وكذلك ضعف الدور الرقابي للمراجعة الداخلية بفعل التبعية التنظيمية للأخير بمجلس الإدارة. مما يعني ذلك ان آليات الحكومة، في ظل الانتهازية الإدارية وانعدام الدور الإشرافي للسوق المالي، لا أهمية لها في رص منافع حملة الأسهم مع منافع المديرين، ولا دور لها في ضبط ممارسات إدارة الأرباح. وعليه فإنه ليس بالضرورة الحتمية ان تكون فاعلية آليات الحكومة متماثلة في جميع المجتمعات باختلاف ثقافاتهم وسلوكيهم.
- 3- ارتفاع نسبة الملكية الإدارية في الشركات العراقية بوجه عام وانتشار الشركات العائلية، الأمر الذي ساعد كثيراً على تقويض آليات حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح أو توجيهها نحو ما يخدم ويعظم مصالح الإدارة.
- 4- ضعف كفاءة سوق العراق للأوراق المالية إلى جانب عدم وجود قوانين تلزم الشركات بالشفافية والعدالة في الإفصاح على غرار قانون Sarbanes Oxley

### ثانياً:- التوصيات

- 1- زيادة نطاق مشاركة أعضاء من خارج المديرين التنفيذيين في الشركة ضمن عضويه مجلس الإدارة ومنهم حق التصويت والرفض على ان يكون ارتباطهم التنظيمي بجهة مستقلة يتلقاون منها مكافئتهم وحوافزهم، ومحاسبة الشركة التي يقل عدد الأعضاء الخارجيين في عضوية مجلس أدارتها عن 40% من حجم المجلس وذلك لضمان تأثير تصويتهم على قرارات المجلس، ذلك من شأنه تقوية الدور الرقابي لمجلس الإدارة، إلى جانب تحديد مدة عضويه مجلس الإدارة بما لا تزيد عن أربعة سنوات غير قابلة للتتجديد وذلك منعاً لتجذرهم في إدارة الشركة.
- 2- تشكل لجان التدقيق في الشركات من قبل الهيئة العامة وليس من قبل مجلس الإدارة ويكون ارتباطها التنظيمي بمجلس الإدارة وتعيينها الفنية بالهيئة العامة.
- 3- تقوية دور المراجعة الداخلية في الشركات وذلك من خلال تفعيل دور نقابة المحاسبين في حماية المراجعين الداخلين من تعسف الإدارة.
- 4- الحد من ظاهرة الملكية الإدارية في التأثير على قرارات مجلس الإدارة وذلك بإصدار تشريعات تحد من مشاركة كبار حملة الأسهم في إدارة شؤون الشركة.
- 5- ضرورة قيام إدارة سوق العراق للأوراق المالية بإصدار التشريعات التي تسهم بالمزيد من الضبط المؤسسي.

### ثبت المراجع

أولاً / المراجع العربية:-

- 1- أبو عجيلة، عصام محمد و علام حمدان ،(2010) ،"اثر الحكومة المؤسسية على إدارة الأرباح دليل من الأردن " ، وقائع المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية 28-29/4/2010 ، جامعة اليرموك، الأردن.
- 2- أبو العطاء ، نرمين ،(2003) ، " حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية " ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، القاهرة ، العدد الثامن.
- 3- حمادة ، طارق عبد العال ، (2005) ، حوكمة الشركات : المفاهيم - المبادئ - تجارب (الدار الجامعية ، القاهرة ، ج م ع ).
- 4- دهش ، نعم و عفاف اسحق ابو الرز ، (2003) ،"الحاكمية المؤسسية و علاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة والتدقيق" ، وقائع المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين للفترة 24-35 أيلول 2003 .
- 5- سامي ، مجدي محمد ،(2009) ،"دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية "، مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد 46، العدد 2، ص ص 1- 42 .
- 6- عاطف ، احمد ، (2003) ، "دراسة احتبارية لأثار آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية تدقيق الحسابات في مصر " ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، جامعة القاهرة ، العدد 1 .
- 7- عيسى ، سمير كامل محمد ،(2008) ،"اثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد 45، العدد 2، ص ص 1- 47 .
- 8- الداعور ، جبر إبراهيم ومحمد نواف عايد ،(2009) ،"اثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة الجامعية الإسلامية سلسلة الدراسات الإنسانية ، دولة فلسطين ، المجلد 1 ،ص 809- 845 .
- 9- الفضل ، مؤيد محمد علي ، (2007) ، "العلاقة بين الحكومية المؤسسية وقيمة الشركة : دراسة حالة في الأردن " ، مجلة أفاق اقتصادية ، مركز البحوث والتوثيق في غرف التجارة والصناعة ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، المجلد 28 ، العدد 112 ، ص ص 71- 17 .
- 10- القرم، جهاد فراس مصطفى وتوفيق حسن عبد الجليل ، (2008) ،"اثر تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة على عوائد الأسهم (دليل من بورصة عمان للأوراق المالية ) " ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، الجامعة الأردنية ، عمان، المجلد 24 العدد 2 ، ص ص 123 – 142 .
- 11- القثامي ، فواز سفير وتوفيق بن عبد المحسن الخيال ،(2010) ، "ادارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية : دراسة تطبيقية " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد 47، العدد 1 .
- 12- مبارك الرفاعي ، (2010) ، "جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية على البيئة السعودية " بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لتطوير سبل المحاسبة في السعودية بعنوان مهنة المحاسبة في السعودية تحديات القرن العشرين ،2010 .  
ثانياً / المراجع الأجنبية:-

- 1- Abbott , L.J.,Y. Park and S.Parker , (2000), "The Effects of Audit Committee Activity and Independence on Corporate Fraud" , *Managerial Finance* , Vol.26, pp. 55 - 67
- 2- Arena , A . and G. Azzone , (2005), "Development Trends and Future Prospects of Internal Audit " , *Managerial Auditing Journal* , Bradford : Vol . 12.,No . 4 / 5 , p.200

- 3-Bartov,E.and P.Mohanram ,(2004) , "Private Information , Earnings Manipulations , and Executive Stock – Option Exercises " , *The Accounting Review*,Vol.79, No.4, pp .889-920
- 4 –Beasley , M . Carcello ,(1996) , "An Empirical Analyses of the Relation Between the Board of Director Compensation and Financial Statement Fraud", *The Accounting Review*, Vol. 71, Oct., pp. 433 – 465
- 5 - Bergs Tresser, D. and T. Philippon ,(2006), "CEO Incentives and Earning Management", *Journal of Financial Economics*, Vol. 80, pp. 511-529
- 6 - Burgstahler , D. and I. Dickey , (1997) , "Earnings Management to a void Earnings Decreases and Losses" , *Journal of Accounting and Economics* , Vol . 24 , December , PP.99-126
- 7- Cattrysse , Jan . , (2005) , "Reflection on Corporate Governance and the Role of the Internal Auditor " , *WWW. Ssrn.com*.
- 8 - Chen, Carl R. , Weiyu Guo and Vivek Mande , (2006) , " Corporate Value , Managerial Stockholdings and Investments of Japanese Firms " , *Journal of International Financial Management and Accounting* , Vol . 17,pp.29-51      9 - Chong , Y.,(2004), "Corporate Governance : Risk Starts at the Top Balance Sheet , " *Finance Magazine* , Vol . 12 , No. 5 , pp .42 – 44      10 - Christenson , Peter , Joel S. Demski and H. Frimor ,(2002) , "Accounting Policies in Agencies With Moral Hazared Reneyotiation , " *Journal of Accounting Research* , Vol . 40 ,pp. 1071 – 1090      11– Chtourou , Sonda Marrakchi and Jean Bedard ,(2001) , "Corporate Governance and Earnings Management " , *http://Papers . ssrn . com*      12- Dechow , P . M . and Sloan R. ,(1991) , "Executive Incentives and The Horizon Problem : An Empirical Investigation " , *Journal of Accounting and Economics* , Vol . 14 ,PP . 51 - 89
- 13-Dechow , P . M . , R . Sloan and A.P. Sweeney , (1995) , "Detecting Earnings Management " , *The Accounting Review* , Vol . 70 , No . 2 , PP . 193 -225
- 14- Dhaliwal , D. , G . Salamon and E. Smith , (1982) , "The Effect of Owner Versus Management Control on the Choice of Accounting Methods" , *Journal of Accounting and Economic* , July , pp. 41 – 52
- 15 – Fudenberg , D . and J . Tirole ,(1995) , "A Theory of Income and Dividend Smoothing Based on Incumbency Rents" , *Journal of Political Economy* , Vol . 103 , No . 1 , pp. 75 – 93
- 16- Gomez – Mejia , L . and R. Wiseman , (2007) , " Does Angency Theory Have Universal Relevance ? A Reply to Lubatkin , Lane , Collin , and Very " , *Journal of Orgamizational Behaviour* , Vol . 28 , pp . 81-88
- 17- Graham , J . , C . Harvey and S . Rajgopal , (2005) , " The Economic Implications of Corporate Financial Reporting " , *Journal Accounting and Economics* , Vol . 40 , No . 3 , pp . 3 -73

- 18 - Grant , G . , (2003) , " The Evaluation of Corporate Governance and Its Impact on Modern Corporate " , *Journal of Management Decision* , Vol . 41 , No . 9 , pp . 922 – 930
- 19- Healy , p . , (1985) , "The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decisions" , *Journal of Accounting and Economics* , Vol . 7 , pp . 85 – 107
- 20– Healy, P., S. Kang and K. Palepn , (1987), "The Effect of Accounting Procedure Changes on CED., Cash Salary and Bonus Compensation," *Journal of Accounting and Economics*, No. 9, pp. 7 – 34
- 21- Heflin, F. S. Kwon and J. Wild, (2002), "Accounting Choices: Variation in Managerial Opportunism", *Journal of Business Finance and Accounting*, Vol. 29, No. 7/8, pp. 1047-1078
- 22 – Hermanson, D., (2006), "Internal Auditing: Getting Beyond the Section 404 Implementation Crisis, " *Internal Auditing* , Boston, Vol. 21, Iss3, 3p
- 23- Hitt , Michael A . , R . D . Ireland and Robert E . Hockessin , (2004) , *Strategic Management : Competitiveness and Globalization* , (5<sup>th</sup> ed . , South . Westeon , United States) , pp . 410 – 411
- 24 - Hopkins , M . , (2000) , "Corporate Social Responsibility : The Big Picture " , *Journal of Political Economy* , Vol . 88 , No . 28 , pp. 180 -182
- 25 - Institute of Internal Auditors , (2003) , (Simply Good Business . Tone at the Top. The Institute of Internal Auditors Homepage . Available at: [Htt://www.theiia.org/ecm/guide-frame.cfm?doc\\_id=1499](http://www.theiia.org/ecm/guide-frame.cfm?doc_id=1499)
- 26- Jensen , M . C . and W . H . Mackling , (1976) , "Theory of the Firm: Managerial Behavior , Agency cost and Ownership Structure " , *Journal of Financial Economics* , No . 3 , pp . 305 – 360
- 27- Jensen , M .G. (1993) , "The Modern Industrial Revolution , Exit and the Failure of Internal Control Systems , " The *Journal of Finance* , vol . 48 , pp . 831 -880
- 28 – Jiraporn , P . G . Miller, S . Yoon and Y. Kim , (2008) , "Is Earnings Management Opportunistic or Beneficial ? : An Agency Theory " , *International Review of Financial Analysis* , Vol . 17 , pp. 622 – 634
- 29 –Jones , J . (1991) , "Earnings Management During Import Relief Investigations , " *Journal of Accounting Research* , Vol . 29 , pp .193 – 288
- 30 -Klein, A, (2002) , "Audit Committee , Board of Director Characteristic , and Earnings Management " , *Journal of Accounting and Economics* , Vol . 33 , p1 . 375 – 400
- 31 – Lee , p., (2006) , "The Big Bath Hypothesis : Accruals Management in Response to Dividend Reduction and Omission " , *International Journal of Management* , Vol . 23 , No.2,pp . 281 -288
- 32- Levit , M. , (2002) , *Take on the Street* (2th ed . Pearson Education International , Prentice hall , New Yourk)
- 33 – Lisa , A. O . , Diana and W.S . Sandra , (2009) , "The Association Between Aduit Commtee Characteristics , The Contracting Process and

- Fraudulent Financial Reporting", *American Journal of Business*, Vol . 24 ,No. 1,pp.57– 65
- 34-Miller , J . , (2009) , "The Development of the Miller Ratio (MR) : A Tool to Detect for the Possibility of Earning Management " (EM) , *Journal of Business and Economics Research* ,Vol . 7 , No .1 , pp . 79 -90
- 35 – Morck , R . and L . Steier , (2004) , The Global History of *Corporate Governance : An Introduction* , (Free . Press . New York) p . 19
- 36 – Mitani , Hidetaka , (2010) , "Additional Evidence on Earnings Management and Corporate Governance " , *FRTC* , February , 2010.
- 37 – O'Leary , C . and J . Stewart , (2007) , "Governance Factor Affecting Internal Auditors Ethical Decision – Making : An Exploratory Study " , *Management Auditing Journal* , Vol . 22 , No . 8 , pp . 787
- 38 – Osma ,Beatriz Garcia and Belen, Gill De Albornoz Noguer , (2005) , "Corporate Governance and Earning Management in Spain" , 28th Congress Annual European Accounting Association , Goteborg : 18 – 5 – 2005 . E – mail : b. Garcia @ Lancaster . ac . uk
- 39 – Prawitt , D . , J . L . Smith and D . Wood , (2009) , "Internal Audit Quality and Earnings Management" , *The Accounting Review* , Vol . 84 , No . 4 , pp . 1z55 – 1280
- 40 – Scott , B . Jackson and M .K . Pitman , (2006) , "Auditors and Earnings Management " , *The CPA Journal* , The NewYork State Society of CPAs , pp . 1 -3
- 41 – Shah , Syed Zulfiqar Ali , Safdar Ali Butt and Arshad Hasan , (2009) , "Corporate Governance and Earnings Management an Empirical Evidence From Pakistani List Compantes " , *European Journal of Scientific Research* , Vol . 26 , No . 2 , pp . 624 – 638
- 42 – Shen , Chung – Hua and Hsiang –Lin Chih , (2007), "Earnings Management and Corporate Governance in Asia's Emerging Markets " , February 12 ,2007 , E – mail : chshen @ nccu edu . tw 43 – Spanos ,L . , (2005) , "Corporate Governance in Greece Developments and Policy Implications " , *International of Business in Society* , Vol . 5 ,No . 1 , pp . 1- 16 44 – Sun , L . and S. Rath , (2008) , "Fundamental Determinants Opportunistic Behavior and Signaling Mechanism : An Integration of Earnings Management Perspectives " , *International Review of Business Reseach* , Vol . 4 , No . 4 , pp . 406 – 420
- 45 –Sun , L . and S. Rath , (2009), "An Empirical Analysis of Earnings Management in Australia" , *International Journal of Business , Economics , Finance and Management Sciences* , Vol . 1 , No . 2 , pp .150 – 160
- 46 – Torres , Damiana ,Adriano Leal Bruni , Antonio Lopo Martinez and Miguel Angel Rivera – Castro ,(2010) , " Ownership and Control Structure , Corporate Governance and Income Smoothing in Brazil," Available at : <http://ssrn.com/abstract=165/991>

- 47 – Warfield , T ., J. Wild and K. Wild , (1995) , "Managerial Ownership , Accounting Choices and Informativeness of Earnings , *Journal of Financial Economics* , Vol . 20 , pp . 61 – 91
- 48 – Watts , R. and J . L Zimmerman , (1978) , "Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards", *The Accounting Review* , Vol . 53 , pp . 112 – 134
- 49 – Whitley , J , (2005) , "Internal Audit's Role in Corporate Governance", *The Internal Auditor* , Vol . 62 , Iss.5 , pp . 2 – 21
- 50 – William , K . , (2000) , "Rebar Herz Named FASB Chairman" *Finance Magazine* , Jnen
- 51 – Witt , B . and R. Meyer , (2002) ,*Strategy : Process Content* , (Context , An International Thomson Publishing Business Press , London ) p. 873
- 52 – Xie , Biao , Wallace N . Davidson ||| and Peter J . DaDalt ,(2003), "Earnings Management and Corporate Governance : The Roles of the Board and the Audit Committee", *Journal of Corporate Finance* , Vol . 9 , pp . 295 – 316
- 53 - Yang, Chi – Yih, V. Murinde and Xiaoming Ding, (2010)," Ownership Structure, Corporate Governance and Income Smoothing in China," E-mail: Chiyih.Yang@xjtu.edu.cn